جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

قسم العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تسهيل التجارة في المنطقة العربية

من إعداد الطالب:	تحت إشراف الدكتور :
حاج قدور محمد	د/ عمي سعيد عبد الوهاب

نوقشت وأجيزت علنا أمام اللجنة المكونة من السادة

الرقم	الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
.1	بلخير فاطمة	رئيساً	غرداية
.2	عمي سعيد عبد الوهاب	مشرفا ومقرراً	غرداية
.3	وازي عز الدين	مناقشاً	غرداية

السنة الجامعية:2025/2024

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا العمل.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، **أبي الغالي** على قلبي أسكنه الله فسيح الجنان؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي** أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

الى الزوجة الكريمة والى كل أولادي وإخوتي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد فجزآهم الله عني كل خير.

محمد

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي من علي ووفقني لإنجاز هذا العمل، أتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذي الفاضل "**عمي سعيد عبد الوهاب**" الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاته القيمة، كما أشكر كل من ساعدني أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما أشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لي بقبولهم مناقشة مذكرتي.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتي الأفاضل.

لهم مني أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معي، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في تسهيل التجارة البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي وصفي لتقييم واقع التبادل التجاري في ظل هذه الاتفاقيات والتنفيذية وآثارها على حركة السلع والخدمات، وكشفت النتائج أن هذه الاتفاقيات ساهمت جزئيًا في تقليل الحواجز الجمركية وتحسين تدفق السلع بين بعض الدول العربية، إلا أن التطبيق الفعلي لبنودها ظل ضعيفًا، مما حدّ من فعاليتها. كما أظهرت أن التجارة البينية العربية لا تزال هامشية مقارنة بحجم التجارة الخارجية الإجمالية للدول، مع غياب أطر تشريعية داعمة لتجارة الخدمات. بالإضافة إلى أن ارتفاع الكلفة التجارية وعدم مواءمة التشريعات الوطنية يشكلان عائق رئيسي أمام التعاون الربي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

اتفاقيات تجارية الإقليمية– تجارة بينية عربية– تكامل اقتصادي عربي– حواجز جمركية–تسهيل التجارة.

Abstract:

This study aims to analyze the role of regional trade agreements, particularly the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA), in facilitating intra-regional trade and enhancing Arab economic integration. The study adopted a descriptive-analytical approach to assess the reality of trade exchange under these agreements, focusing on implementation challenges and their impact on the movement of goods and services. The findings revealed that these agreements have partially contributed to reducing tariff barriers and improving the flow of goods between some Arab countries. However, weak implementation of their provisions has limited their effectiveness. The study also showed that intra-Arab trade remains marginal compared to the total foreign trade of Arab states, with a lack of legislative frameworks supporting trade in services. Additionally, high trade costs and the misalignment of national regulations pose major obstacles to regional cooperation in this field.

Keywords:

Regional trade agreements - Intra-Arab trade - Arab economic integration - Tariff barriers - Trade facilitation.

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	
إهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
توطئة	أ-ب-ج-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لاتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية	
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية	07
المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية	07
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	13
المطلب الثالث: اتفاقيات التجارة الإقليمية ودورها في تسهيل التجارة في المنطقة العربية الحرة	25
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	31
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	34
المطلب الثالث: التعقيب الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	36
خلاصة الفصل	40

الفصل الثاني: واقع وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية على تسهيل التبادل التجاري في الدول العربية	
تمهيد	42
المبحث الأول: تفعيل الاتفاقيات التجارية وتيسير التبادل العربي	43
المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية في الدول العربية	43
المطلب الثاني: واقع تطبيق الدول العربية لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية	45
المطلب الثالث: التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة	47
المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية العربية في ظل الاتفاقيات الإقليمية	50
المطلب الأول: التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية	50
المطلب الثاني: التجارة البينية السلعية العربية	62
المطلب الثالث: تجارة الخدمات في الدول العربية	72
خلاصة الفصل	78
خاتمة عامة	79
قائمة المراجع	83
الملاحق	89

❖ **قائمة الجداول:**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01،01)	مقارنة بين النموذجين للإقليمية الجديدة والتقليدية	12
(01،02)	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	38
(02،01)	مستويات تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية	45
(02،02)	أداء التجارة السلعية خلال الفترة (2019-2023)	52
(02،03)	تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى	59
(02،04)	تراجع التجارة البينية (2019-2023)	62
(02،05)	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية2019-2023	66
(02،06)	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية 2019-2023	70
(02،07)	حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2019-2023)	74

❖ **قائمة الأشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(02،01)	نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية عام (2023-2022)	55
(02،02)	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2023	57
(02،03)	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2023	58
(02،04)	مؤشرات التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2018 و2022	61
(02،05)	التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية (الصادرات البينية) 2023	64
(02،06)	التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية(الورادات البينية) 2023	65
(07،02)	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023	67
(02،08)	حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية2021-2023	69
(02،08)	المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2019-2023)	73
(02،09)	نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية 2023	75
(02،10)	هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2023	76

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	إجمالي الصادرات والواردات	82
(02)	هيكل الصادرات والواردات	82
(03)	الصادرات والواردات البينية لمجموع الدول العربية	83
(04)	الصادرات والواردات البينية السلعية	84

توطئة عامة

توطئة:

تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية من أبرز الآليات الحديثة التي تعتمدها الدول لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التكامل التجاري، حيث ساهمت هذه الاتفاقيات في إعادة رسم خريطة المبادلات الدولية من خلال تسهيل تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وتندرج ضمن هذه الاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تمثل مشروعاً طموحاً لتعزيز التجارة البينية وتحقيق تكامل اقتصادي عربي تدريجي. فقد هدفت هذه المنطقة إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وتوفير إطار قانوني موحّد يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية ضمن السياق الإقليمي والعالمي.

في هذا الإطار، أضحى تفعيل الاتفاقيات التجارية العربية شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف المعلنة، ولا سيما في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها المنطقة. إذ إن تطبيق الاتفاقيات لا يقتصر على التوقيع عليها بل يتطلب التزاماً فعلياً بآليات التنفيذ، وتطويراً للهياكل المؤسسية والبنى التحتية ذات العلاقة بالتجارة، كما يفرض ذلك مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الانفتاح التجاري، وتبني سياسات داعمة لتيسير المبادلات التجارية، وهو ما يعزز فرص الوصول إلى الأسواق العربية ويقلل من الكلفة التجارية البينية التي لا تزال مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

الإشكالية:

مما سبق التمهيد له فإن الإشكالية التي يمكن أن صياغتها تتلخص في السؤال الرئيسي الآتي:

- **فيما يتجلى دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تسهيل التجارة في المنطقة العربية؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى فعالية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تسهيل وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية؟
- ما هو واقع التجارة البينية السلعية بين الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟
- كيف أثّرت الاتفاقيات التجارية على نمو وتطور تجارة الخدمات في المنطقة العربية؟
- ماهي أنواع الحواجز التجارية التي تهدف هذه الإتفاقيات إلى إزالتها أو تخفيفها؟

فرضيات الدراسة:

- تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية ساهم بشكل إيجابي في تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية.
- التجارة البينية السلعية العربية ما تزال محدودة رغم التزامات الدول باتفاقيات تحرير التجارة.
- تجارة الخدمات في الدول العربية لم تستفد بعد بشكل فعّال من الاتفاقيات التجارية بسبب ضعف الأطر التنظيمية وضعف التنسيق بين السياسات الوطنية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال انجاز هذه الدراسة إلى:

- تحليل طبيعة وأهداف اتفاقيات التجارة الإقليمية في المنطقة العربية
- دراسة واقع وآليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- تقييم التجارة البينية السلعية بين الدول العربية في ظل الاتفاقيات التجارية
- تحليل مستوى تطور تجارة الخدمات في الدول العربية ومدى استفادتها من الاتفاقيات
- اقتراح حلول وآليات عملية لتعزيز التكامل التجاري العربي.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. إذ تُبرز أهمية تحليل مدى فاعلية الاتفاقيات التجارية المبرمة، وبخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في دعم التجارة البينية وتوسيع آفاقها. كما تسلط الضوء على أحد أهم الجوانب المهملة في السياسة التجارية العربية،

وهي تجارة الخدمات، التي تمتلك إمكانيات واعدة للنمو، كما تعد هذه الدراسة مرجع مهم لصناع القرار والباحثين المهتمين بتقييم الأداء التجاري العربي واقتراح آليات لتفعيله.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الإطار النظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالتجارة البينية السلعية وتجارة الخدمات في الدول العربية. كما سيتم الاستناد إلى البيانات الرسمية والإحصائيات الصادرة عن المنظمات العربية والدولية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية، بهدف تقييم مدى الالتزام والتفعيل الفعلي للاتفاقيات.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الحاجة إلى تقييم فعالية الاتفاقيات التجارية المطبقة في الوطن العربي، ومدى التزام الدول بها.
- ضعف التجارة البينية السلعية والخدمية رغم تعدد الاتفاقيات والمبادرات الإقليمية.
- غياب دراسات متخصصة وشاملة تتناول تأثير هذه الاتفاقيات على التجارة الخارجية العربية بتركيز مزدوج على السلع والخدمات.
- الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه هذه الاتفاقيات في دعم التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في الوطن العربي

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على الفترة الممتدة بين سنة 2019 و2023، وهي الفترة التي شهدت تطور ملحوظ في التزامات الدول العربية باتفاقيات تسهيل التجارة.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة موضوع دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تسهيل التجارة في المنطقة العربية.

هيكل الدراسة:

يتضمن الفصل الأول من هذه الدراسة مدخلًا نظريًا يهدف إلى تأصيل المفاهيم المتعلقة باتفاقيات التجارة الإقليمية، ويُفتتح الفصل بـ المبحث الأول الذي يتناول الجوانب النظرية والتأطيرية لاتفاقيات التجارة الإقليمية، ويشمل ثلاثة مطالب رئيسية؛ حيث يعرّف المطلب الأول باتفاقيات التجارة الإقليمية من حيث المفهوم والأهداف والأشكال، بينما يعرض المطلب الثاني نشأة وتطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرورا بأهم بنودها وآلياتها التنفيذية، أما المطلب الثالث فيناقش دور هذه الاتفاقيات في تسهيل التجارة داخل المنطقة العربية الحرة، ويُستكمل الفصل بـ المبحث الثاني الذي يركّز على الأدبيات التطبيقية ذات الصلة، ويتضمن المطلب الأول عرضًا لأهم الدراسات السابقة العربية، يليه المطلب الثاني المخصص للدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الاتفاقيات التجارية وتسهيل التجارة. ويُختم المبحث بـ

المطلب الثالث الذي يوضح ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة، من خلال إبراز الإضافة العلمية والمنهجية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

أما الفصل الثاني فيتناول دراسة تطبيقية تحليلية لواقع وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية على التبادل التجاري في الدول العربية، يبدأ الفصل بـ المبحث الأول المعنون بـ "تفعيل الاتفاقيات التجارية وتيسير التبادل العربي"، حيث يستعرض المطلب الأول طبيعة الاتفاقيات التجارية المفعّلة في الدول العربية، ثم يتناول المطلب الثاني واقع تطبيق الدول العربية لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، أما المطلب الثالث فيتطرق إلى جهود التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة، ويلي ذلك المبحث الثاني الذي يركز على تحليل التجارة الخارجية العربية في ظل الاتفاقيات الإقليمية، ويشتمل على المطلب الأول الخاص بالتجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية، بينما يتناول المطلب الثاني التجارة البينية السلعية، ومدى استفادتها من الاتفاقيات، ويُختتم هذا المبحث بـ المطلب الثالث الذي يُسلط الضوء على تطورات تجارة الخدمات في الدول العربية ومدى اندماجها ضمن الأطر الإقليمية للتبادل التجاري.

الفصل الأول:

إتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية

تمهيد:

تعد اتفاقيات التجارة الإقليمية إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث تهدف إلى تقليل العوائق التجارية وتحفيز التبادل التجاري والاستثماري بين الأعضاء، وتشمل هذه الاتفاقيات ترتيبات مختلفة، مثل مناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية، كما تعمل على تسريع التكامل الاقتصادي من خلال إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وتحقيق قدر أكبر من التنسيق في السياسات التجارية، كما أنها تعمل على تحسين تنافسية الأسواق المحلية من خلال زيادة تدفق السلع والخدمات، ويتوقف نجاح هذه الاتفاقيات على مدى قدرة الدول الأعضاء على الالتزام بشروطها وتنفيذها بفعالية.

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إحدى أهم المبادرات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري بين الدول العربية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع المتبادلة بينها، تم إطلاق هذه المنطقة بموجب اتفاقية وقعتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بهدف تحقيق سوق عربية مشتركة، وزيادة حجم التجارة البينية، كما تهدف إلى تحفيز الاستثمارات المشتركة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، ورغم الأهداف الطموحة لهذه الاتفاقية، إلا أن تطبيقها يواجه عدة تحديات، منها عدم التزام بعض الدول بالاتفاق، والتفاوت في الأنظمة الاقتصادية والتجارية.

من خلال ما تقدم قسمنا هذا الفصل المتعلق باتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية
- المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية

المبحث الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة العربية

تعد اتفاقيات التجارة الإقليمية آلية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث تهدف إلى تقليل الحواجز التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل التبادل التجاري والاستثماري، وعليه جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمبادرة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية عبر إزالة الرسوم الجمركية وتحسين انسيابية التجارة.

المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية

تشمل اتفاقيات التجارة الإقليمية تلك المعاهدات بين الدول ضمن منطقة جغرافية وتهدف إلى تسهيل التبادل التجاري وتقليل الحواجز الجمركية وتنظيم التجارة وفق شروط تفضيلية بين الأعضاء.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية وأنواعها

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية تنسيق بين سياسات الدول لتعزيز التعاون التجاري وتحقيق نمو اقتصادي مشترك، تعد التجارة الإقليمية أحد أشكاله، حيث يتم تبادل السلع والخدمات بين دول المنطقة وفق اتفاقيات تسهل التعاملات التجارية.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي: نحاول تقديم بعض التعريفات كما يلي:

يعرف التكامل الاقتصادي أنه اتفاق بين الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأفراد ورؤوس الأموال فيما بينها مع تنسيق بين سياساتها الاقتصادية.[1]

ويعرف أيضا على أنه مسار تعاون اقتصادي بين دولتين أو أكثر، وعملية تقارب الآليات الاقتصادية المتخذة شكل اتفاقيات موحدة ومشتركة، كما أنه يمكن أن يصل إلى التنسيق بين مؤسسات الدول المتكاملة[2]

عرف على أنه عملية وحالة في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف.[3]

[1] عمر صقر، التكامل الاقتصادي الاقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص36.

[2] هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص201.

[3] تمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص04.

أما تعريف الاقتصادي" جونار ميردال الذي ينظر إلى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا في أسعار عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة.

عرفت الدكتورة سكينة بن حمود التكامل الاقتصادي على أنه عملية ارتباط دولتين أو أكثر في شكل اتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم ، يحدث نوع من التنسيق بين اقتصاديات هذه الدول في السياسات الزراعية أو الصناعية أو السياسة التجارية ، بحيث لا يحدث أي تضارب بين هذه السياسات أو تحدث أي صورة من صور المنافسة بين الدول المتكاملة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ليس بالعملية البسيطة فهو معقد التطبيق، يبين مدى عمق العلاقات الاقتصادية للدول الأطراف فيه، فهو يسعى إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية للدول الأطراف.

ثانيا: تعريف التجارة الإقليمية: يستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى النموذجين التاليين:[2]

- **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي.
- **النموذج الثاني:** فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل، فعملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة وتعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء في تكتل(APEC)، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء، ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي:

[1] د. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص223.

[2] محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص109.

- **أن تكون مفتوحة العضوية:** وهي تعني أنه يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- **شرط عدم المنع:** وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير التجارة لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء.
- **التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة:** وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية، وهي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات هي : أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل ثانيها أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم، ثالثها أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار[1].

ثالثا: أنواع الإقليمية الجديدة: تميز الربع الأخير من القرن العشرين، بقيام العديد من التكتلات الاقتصادية بين مختلف دول العالم تنوعت بين ثلاث مجموعات رئيسية هي: شبه إقليمية وإقليمية وعبر الإقليمية.

1-التكتلات الاقتصادية شبه الإقليمية: يقصد بها تلك التكتلات الاقتصادية التي تضم عددا محدودا من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى روابط اللغة والتاريخ المشترك "، ويندرج تحت هذا النوع من التكتلات، اتحاد البينيلوكس الذي أنشئ سنة 1957، بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين بلجيكا ولكسبورغ وهولندا .

2-التكتلات الاقتصادية الإقليمية: تضم هذه التكتلات الإقليمية عددا من الدول الواقعة في إقليم معين، وتكون فيه العضوية مفتوحة لكافة الدول التي تنتسب إلى هذا الإقليم، وينتشر في معظم قارات العالم ، كتجمع الإكواس ،الكوميسا في افريقيا ، الآسيان في آسيا ، وتجمع الأندين ، الميركوسور ، النافتا في أمريكا اللاتينية ، مجلس التعاون الخليجي 1981، الاتحاد المغاربي، والاتحاد الأوروبي في أوروبا ، على الأقل هناك تجمع واحد من هذه التجمعات هو الناجح الكوميسا والآسيان والنافتا ، والاتحاد الأوروبي هو الأنجح فيها بمساهمته في 23% من التجارة العالمية.[2]

[1] محمود بيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2008، ص03.

[*] باستثناء التكتلات الاقتصادية التي نشأت في أوروبا الغربية ومجلس التعاون العربي الذي انحل عقب حرب الخليج الثانية في 1990 ، رغم أنها تصنف شبه إقليمية ، إلا أنها تعثرت بسبب عدم توفر مقومات التكامل الاقتصادي، وتشابه هياكلها ، واعتماد صادراتها على السلع الأولية ، وعدم توفر شبكة مواصلات ولا توفر معلومات وإحصاءات عن مقومات الدول الداخلة في التكتل.

3-التكتلات الاقتصادية عبر الإقليمية: لم يقتصر سعي الدول عند تكوين تكتلات إقليمية وشبه إقليمية، بل تعدى الاهتمام إلى إقامة تكتلات اقتصادية عبر إقليمية ، تتميز باتساع نطاقها وكبر حجم مساهمتها في الاقتصاد العالمي، التي تضم دولا من تنتمي إلى أكثر من قارة كمنتدى الأبيك، مجموعة الثمانية الإسلامية، مجموعة العشرين التي تأسست في سبتمبر 1990، تجمع المحيط الهندي، ولها أهداف مختلفة منها من يسعى إلى تفادي الأزمات الاقتصادية في الأسواق المالية الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، والبعض الآخر لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب، فهذا النوع من التكتلات لا يسعى بالأساس إلى إقامة سوق مشتركة، بل تعداه لإقامة التعاون الاقتصادي، وتنسيق مواقفها وسياساتها المشتركة تجاه القضايا التي تمس مصالحها الوطنية، كتحالف النفط سنة 1998، الذي يضم ثلاث دول من أكبر منتجي النفط في العالم: السعودية، فنزيلا، المكسيك، بهدف الحيلولة دون تدهور أسعار النفط بتخفيض سقف الإنتاج ، وأقصى ما تطمح إليه هذه التكتلات في الوقت الراهن إلى إقامة منطقة تجارة حرة[1]

الفرع الثاني: المميزات الأساسية للإقليمية الجديدة ومقارنتها بالإقليمية التقليدية

تختلف الإقليمية الجديدة عن الإقليمية التقليدية في عدة نقاط، وفيما يلي يتم عرض أهم المميزات التي جاءت بها الإقليمية الجديدة، ومقارنتها بالإقليمية التقليدية.

- **أولا: المميزات الأساسية للإقليمية الجديدة:** تميزت الإقليمية الجديدة ببعض السمات التي تميزها عن الإقليمية التقليدية، بما يلي:[2]
  - أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل للإقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير أغلب الدول، فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية، كعنصر من عناصر التجارة في إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه والقطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية وليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

[1] Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine, 2010, p06

[2] بسام علي سعد الدسيت: أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على بعض منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، كانون ثاني 2002، ص27.

- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة، تتمثل في كون الدول المعنية في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وعضو في تجمع آسيا للباسيفيك.

ثانيا: المقارنة بين الإقليمية الجديدة والإقليمية التقليدية: ركزت الإقليمية التقليدية، التي نشأت على أساسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي، التشابه الثقافي والأيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي بينما ركزت الإقليمية الجديدة على تشابه مصالح الدول، مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا ، وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا ، كذلك ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسات (الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة)، وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات في حين قامت الإقليمية الجديدة على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعادها ، حيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات وأيضا ركزت الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية، بدءا من تخفيض التعريفة الجمركية، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية، في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية الجديدة على تحرير التجارة البينية، نقل التكنولوجيا وتسهيل انتقال الاستثمارات.[1]

الجدول رقم(01،01): يوضح مقارنة بين النموذجين للإقليمية الجديدة والتقليدية

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج الجديد
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، تبادل التفاهم

[1] Lawrence, Robert Z, Preferential trading arrangements: The traditional and the new, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research(CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997, p19

الاجتماعية		
تحرير التجارة	اتفاقية تفصيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة متفاوتة المدة قبل تشكيلها في الدول المختلفة ومحيطها
نطاق التجارة	أساسها المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل المستوردات	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الكفاءة
رأس المال	تحريره تدريجياً بعد التفاوض الأشد للتكامل المالي	يفرض درجة من الحركة، بل الأعضاء الأكثر أو الأقل تقدماً
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام، إيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لشركات عابرة للقارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية تامة لن تنتهي بإلغاء الحدود	أساسها معايير موحدة مع تحرير التجارة وحركة رأس المال
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال والمبادرة القارية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص17.

الفرع الثالث: دوافع ظهور الإقليمية الجديدة

يمكن إيجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة:[1]

- بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا.
- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز مبادرتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية.
- تأثير الاتحاد الأوروبي: حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وإتمام مرحلة التحرك هذه الأخيرة الموحدة للسلع والخدمات (EC) حول توسيع نطاق السوق الأوروبية والعمالة ورأس

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص17.

المال ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي الدول بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد، لذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.

- تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ المنشآت وبين الدول، فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع القرار، ومن ثم في العلاقات بين درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم.
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛[1]
- سعي الدول الصغيرة لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر
- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فالدول الأعضاء يرون أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية.
- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سنسلط الضوء في هذا المطلب على الإطار التأسيسي والتنفيذي والتنظيمي لأولى محاولات الدول العربية لإنشاء منطقة تجارة حرة، تحت اسم اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسميت بـ: "الكبرى" لتمييزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق العربية المشتركة.

الفرع الأول: الإطار التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن التعاون الاقتصادي العربي اتخذ صورا مختلفة منها ما كان داخل نطاق جامعة الدول العربية، ومنها ما كان خارج هذا النطاق، فالاتفاقيات الثنائية بمختلف صورها سواء أكانت لتيسير انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال تتم مباشرة بين الدولتين المتعاونتين، كذلك الحال بالنسبة للاتفاقيات التي تهدف إلى التوحيد الاقتصادي كالوحدة الاقتصادية السورية اللبنانية، وتجربة الوحدة المصرية السورية، أما التنظيم الجماعي للتعاون الاقتصادي فقد تم في نطاق جامعة

[1] David Greenaway, "Identifying the Gains from Pure Intra- Industry Exchange", Journal of Economic Studies, Vol. 9 Issue: 3, 1982, pp.40-54, p47

الدول العربية وفقا لما يصوره ميثاقها عام 1945، وما تضمنه فيما بعد " اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 من مبادئ وأسس عامة لذلك التكامل وإنشاء مجلس اقتصادي يقترح على حكومات الدول ما يراه كفيلا بتحقيق ذلك التكامل.[1]

أولا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والعبور عام 1953: الغرض من هذه الاتفاقية هو زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق إعفاء وتخفيض الجمركية المفروضة عند استيراد السلع العربية ، وافق على هذه الاتفاقية مجلس الجامعة العربية وتم التوقيع عليها من مندوبي كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر في 1953/09/07 وانضمت إليها السعودية في 1953/09/13 والكويت في عام 1964 وقد أدخل على الاتفاقية أربعة تعديلات.[2]

ثانياً: اتفاقية انتقال الاستثمارات واستقرار المدفوعات عام 1953: تتضمن هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات، أولهما هو تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، والثاني هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وبالنظر إلى النوع الأول تسديد مدفوعات المعاملات الجارية أو انتقال الاستثمارات، فان الاتفاقية تعتبر مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وقد جرى توقيعهما معا في التاريخ نفسه في 1953/09/07 ؛ وقد صادقت عليها ستة بلدان عربية هي: لبنان، الأردن، مصر السعودية، سوريا، العراق وفي ما يتعلق بتسديد مدفوعات العمليات الجارية تلزم الاتفاقية كل بلد طرف بالالتزامين هما: تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة ومنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية.

ثالثاً: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1953: في إطار السعي لتحقيق فاعلية أكبر في العمل العربي المشترك تم التوجه نحو التوصل إلى اتفاقية للوحدة الاقتصادية باعتبارها من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية، وذلك بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 1956/05/19، واستمرت الجهود من أجل تحقيق ذلك في السنوات التي تلت التاريخ المذكور بين اجتماعات للخبراء واجتماعات للمجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية التي تم إنشائه في إطار جهوذ مبذولة من قبل الجامعة العربية إلى أن تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية في

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية،"متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية"، 2006 نقلا عن الموقع الالكتروني :2 http://www.napcsyr.net/dwmld-files/working_papers/ar/08_gafta_ar.pdf

[2] دعد رفيق دلال، "اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2006، ص25.

1962/06/06، وعقد المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية دورته الأولى في 1964/04/03، حيث تم وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ، أي بعد سنوات عدة تجاوزت ثمان سنوات[1].

رابعاً: اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964: تم توقيع القرار رقم17 الذي انبثقت عنه السوق العربية المشتركة 1964/08/13 في القاهرة، وتم اعتبار هذا القرار بمثابة الحل الوسط بين اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت لسنة 1953 واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومرحلة من مراحل هذه الأخيرة في آن واحد، وترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى، وأطلق على تلك الاتفاقية : اتفاقية السوق العربية المشتركة، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي: مصر وسوريا والأردن والعراق وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي: ليبيا واليمن وموريتانيا عام 1977 والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40 % من الضرائب الجمركية في إبتداء من شهر جانفي عام 2000 .[2]

خامساً: اتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية عام 1981: أقرت هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1981، وتم إبرام اتفاقية تسيير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في1981/06/27، وأصبحت نافذة المفعول بتاريخ 1982/11/26، وقد صادق على الاتفاقية كل من تونس، والإمارات والعراق ولبنان واليمن ثم انضمت إليها الأردن والكويت والسعودية وفلسطين، ولكن هذه الاتفاقية أكثر تطوراً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953 حيث تفوقت عليها بالسعة والشمول، وفي إطار هذه الاتفاقية تنظم الأحكام والقواعد العامة التي نصت عليها أربعة موضوعات، وهي: تحرير التجارة بين الدول العربية، وحماية السلع العربية من السلع غير العربية

[1] معتصم سليمان، "السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان 2019، ص 23

[2] تم التوقيع على الاتفاقية سنة 1962 كل من سوريا، الأردن، مصر، الكويت، المغرب سنة 1963، العراق واليمن، والسودان عام 1968.

المنافسة أو البديلة، وبعض المبادئ التي توجه التعاون التجاري العربي بصفة عامة وأخيرا، كيفية تطبيق الاتفاقية والجهة المشرفة على ذلك، وطبقا لنص المادة 22/2 من الاتفاقية تعتبر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل خمسة دول عربية على الأقل. وقد أعتبرت الاتفاقية نافذة، حيث صادقت عليها حتى شهر أوت سنة 1984 عشرة أقطار عربية هي تونس العراق ليبيا اليمن البحرين، الكويت، الأردن، سعودية، فلسطين[1].

الجدير بالذكر أن نتائج الاتفاقيات السابقة لم تتجاوز تحقيق الزيادة في حجم التبادل التجاري بنسبة 07 % ، 10 % ، وقد نجم هذا الوضع عن تضافر عدة عوامل منها سياسية ومنها ما له علاقة بطبيعة الإنتاج الزراعي في الدول العربية التي لا تحقق التدفق المنتظم إضافة إلى التشابه الشديد فيما بينها، وفي مناخ التعثر والتراخي في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات والكم الهائل من التوصيات، وعلى إثرهما تقدمت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بمقترح إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وذلك في الاجتماع الطارئ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في 1995.

الفرع الثاني: اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يقوم تصور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على كونها نظاماً إقليمياً فرعياً من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية، ولكن ما يجب معرفته هو أن هذه المنطقة لا تمثل إلا خطوة أولية وصغيرة في هذا التجمع الذي لم يتم استكماله بعد، ولكي تستفيد الدول العربية من هذا التكتل يجب عليها أن تحرص على تطبيق الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لهذا التكتل والذي سنتعرف عليه فيما يلي:[2]

أولا: تعريفها: تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأنها التزام تعاقدي متعدد الأطراف بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ، أي ذات المنشأ العربي، ما بين الدول العربية الأعضاء، خلال فترة زمنية محددة (10) سنوات باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، وإلغاء كافة القيود غير التعريفة الجمركية وغير الجمركية، التي تحد من حرية تبادل السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة، وتعتبر المزايا الممنوحة في إطار المنطقة الحد الأدنى لتبادل المزايا والإعفاءات ويجوز للدول العربية الأعضاء فرادى أو ثنائيا أو متعدد الأطراف أن تعطي مزايا وإعفاءات تفوق مستوياتها الممنوحة في إطار المنطقة ". في العام 1997 تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خـلال عشر سنوات بـدءًا من الفاتح

[1] هاجر بخاصة وآخرون، "متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، دراسة موقف الجمهورية العربية السورية المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008،الموقع:الالكتروني:http://ageconsearch.mn.edu/bitstream/50320/2/40_gafta_after_implementation_mb%26hb_ar.pdf

[2] معتصم سليمان، مرجع سابق، ص23.

من شهر فبراير سنة 1998. وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10 % سنويا للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وخلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة[1].

قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالمرسوم رقم 1431/2002 أن ينهي المرحلة الانتقالية في 2005/01/01 بدلا من 2007/12/31، وعليه فإن التخفيض السنوي للتعريفة قد أصبح 20 % في كل من 2004/01/01 و 2005/01/01، وذلك يُضمن إلغاء كامل التعريفة أي بنسبة 100%، بحلول 2005/01/01.

كان قرار تأسيس المنطقة الحرة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في شهر جوان 1996 الذي فوّض المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية 1981 لتسهيل التنمية التجارية بين الدول العربية والتي اعتبرت إطارا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية وتتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية، وفي عام 1997 أصدر المجلس الاقتصادي الاجتماعي القرار رقم 1317 واضعا البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية المتكاملة. وتضم مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعريفة منذ عام 1998 سورية – الإمارات المتحدة – الأردن – لبنان– تونس – العراق – البحرين– السعودية– قطر – عمان– الكويت– مصر – المغرب ليبيا. أما الدول التي شاركت في اتفاقية 1981 دون أن تكون أعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة فهي موريتانيا والسودان.[2]

ثانيا: شروط العضوية: تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عضويتها 18 دولة عربية، حتى فبراير 2010، منها 3 دول عربية أقل نموا هي السودان وفلسطين واليمن ، ولم تنضم إلى المنطقة أربع دول عربية أقل نموا.

ويشترط لتكون الدولة عضوا في المنطقة أن تستوفي الشروط التالية[3]:

- تكون عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام عليها.

[1] جامعة الدول العربية: "المنظمة العربية للتنمية الزراعية مرئيات المنظمة حول تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى"، دراسة مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة السابعة والخمسين، القاهرة، 4-7 آذار 1996

[2] هاجر بخاصة وآخرون، مرجع سابق، ص24.

[3] لويس عبوش هدايا: "أثر المحاور الإقليمية على مستقبل الاقتصاد العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، تموز 2000، ص 38.

- أن يصدر قرار من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة، ويبلغ نص القرار إلى الأمانة العامة للجامعة.

وبعد أن تستكمل الدولة شروط العضوية عليها القيام بإجراءات التنفيذ لتصبح عضوا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الإجراءات هي:

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة هيكل تعريفتها الجمركية الفعلية.
- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية البرية والبحرية والجوية بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بدء من بداية عام 1998. اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1997/9/01 بما في ذلك شهادة المنشأ العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادة المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها.
- اعتماد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب الدينية البيئية الأمنية، الصحية.
- تشكل مجموعة الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا واسعة يزيد عدد سكانها عن 280 مليون نسمة ويشكل نسبة 96% من مجموع سكان العالم العربي لعام 2008 كما تشكل الدول العربية الأعضاء قوة اقتصادية يقترب ناتجها المحلي الإجمالي من 1000 مليار دولار أمريكي وتشكل حوالي 98% من الناتج المحلي الإجمالي العربي[1].

ثالثا: الأهداف: الهدف الرئيسي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي البيني للسلع ذات المنشأ العربي من كافة الرسوم والقيود التعريفية وغير تعريفية التي تحول دون حرية حركة السلع العربية بين الدول العربية باعتبار ضيق السوق الوطنية لكل دولة منفردة عاملا محددا لقدرتها على النمو الاقتصادي.

كما تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية:[2]

[1] محمد لبيب شقير:"الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها توقعاتها"، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1986، ص436.

[2] بشار الأبرش: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على الاقتصاديات العربية"، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية الوطنية، دمشق سوريا، 2003، ص80.

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة الشرعية وزيادة الحصص التسويقية؛ المناسبة بين إنتاج المنتجات والاتجار بها.
- تقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المميز
- تنمية التجارة من خلال السياسات النقدية والمصرفية
- تسهيل التمويل اللازم وتوسيع قاعدته في ظل الشروط والمحالات الامتيازية والتفضيلية.

الفرع الثالث: متطلبات تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد بات من ضروري تفعيل اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها الخطوة الأولى لتحقيق تكتل عربي اقتصادي قادر على مواجهة تحديات النظام التجاري العالمي، وكما رأينا سابقا هناك عدة مشاكل تحد من فعالية وكفاءة هذه المنطقة الأمر الذي يقتضي النظر في متطلبات تفعيل هذه المنطقة الحرة.

أولا: إدماج الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة الدول العربية على اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في عام 2003، وفقا لما تم الاتفاق عليه في القمة العربية في بيروت 2002 ، حيث تم التوصل إلى إطار الاتفاقية.[1] وبدأت البلدان العربية المشاركة اعتبارا من أكتوبر 2004 بتقديم العروض والطلبات عن القطاعات الخدماتية وشروط النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية بغرض التوصل إلى الالتزامات المحددة في إطار الاتفاقية العربية للخدمات، وتقسم اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية في ستة أجزاء، على النحو التالي: النطاق والتعريف، والالتزامات العامة والالتزامات المحددة، والتحرير التدريجي، وأحكام مؤسساتية، وأحكام ختامية، غير أن هذه الاتفاقية، كما هو الحال عادة بالنسبة إلى اتفاقيات التجارة في الخدمات لا تكتمل ولا يمكن تنفيذها إلا بعد إقرار الالتزامات المحددة لكل دولة طرف في الاتفاقية. وفور إنتهاء المفاوضات والتوصل إلى نتائج مرضية في شأن الالتزامات المحددة بين ثلاث دول عربية على الأقل، وفور اكتمال إجراءات التصديق يبدأ تنفيذ الاتفاقية ويشرع باب الانضمام إليها أمام سائر البلدان العربية فور استكمال الالتزامات المحددة لهذه الدول وموافقة الدول الأطراف المؤسسة على ملاءمتها.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الاقتصادي، 2007، ص67.

أما على مستوى الدول فرادى، فتوجد عقبات تتعلق بعدد من الأمور، منها أن تعدد الجهات المسؤولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات في جميع الدول العربية تشكل عائقاً أمام المسؤولين والمفاوضين في الدول العربية لاتخاذ قرارات بشأن التحرير، خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة والجهات الموردة ومستهلك الخدمة، وهناك بعض القطاعات الخدمية التي تفتقر إلى وجود جهة منظمة لها، مثل القطاعات الفرعية الخدمات الأعمال، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء جهة تنظيمية موحدة، مثل مجلس أعلى للتجارة تقع تحت مظلته كافة القطاعات الخدمية، وهو النموذج المتبع في العديد من الدول المتقدمة، أما الدول العربية لا تستخدم اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلا الشهادات المهنية، وتعد هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية لدعم عملية التحرير الإقليمي للخدمات وبشكل خاص في مجالات التشييد والخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.[1]

2-إمكانات العمل لتفعيل السياسات التجارية في تحرير التجارة في الخدمات على المستوى الإقليمي العربي: يوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من الخدمات من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات، نورد منها الخطوات الرئيسية الآتية:

- **مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين:** يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية، التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية وفي هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم القطاعات، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية.[2]
- **التوافق أو التقارب التشريعي** قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد بعد ضمان مراجعة التشريعات ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، وأخيراً عن طريق التوافق مع المعايير الدولية مثل المعايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية.

[1] رائد فايز حتر: "الوضع الراهن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لقاء المسئولين، القاهرة، تشرين الثاني، 2002، ص26.

[2] نبيل قاسم حسين علي: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص 43.

- **التعاون بين الأجهزة التنظيمية الوطنية للخدمات:** إن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية، إلا أن نوع التعاون والدرجة المثلى له بين الأجهزة التنظيمية الوطنية قد يختلف من قطاع إلى آخر، وهناك حاجة لإنشاء مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم الأداء.
- **تنشيط عملية التحرير حسب الأسلوب الرابع الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين:** يشكل الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجائس والمتعلق بانتقال العمالة لفترات مؤقتة نموذجاً مفيداً لحث الدول العربية على الاتفاق على إطار مشترك لتيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة فيما بينها ولفترات مؤقتة يتفق على تحديده، وقد يشكل تيسير حركة العمالة العربية الماهرة وشبه الماهرة بديلاً هاماً لهجرة العمالة العربية ووسيلة فاعلة لتخفيف ضغوطات العرض في أسواق عمل عدد من الدول العربية.[1]
- **تبني المنهج القطاعي للتفاوض** بادرت مصر والأردن بالتفاوض الكامل لتحرير قطاعات خدمية محددة، ويمكن لهذه المبادرة في حال توصل الدولتين إلى اتفاق قطاعي أن تكون نموذجاً يمكن لباقي الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إتباعه ، ويمكن أيضاً إتباع هذا النموذج حتى على المستوى شبه الإقليمي، كالتفاوض في إطار اتفاقية أغادير" ومن ثم على مستوى جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في قطاعي التشييد والبناء والكهرباء، على سبيل المثال.
- **رسم الخطوط العريضة لقواعد المنشأ:** تلعب قواعد المنشأ دور مهم في تحديد المعاملة التفضيلية الممنوحة للشركاء الإقليميين وضمان أن الانفتاح على المستوى الإقليمي لا يؤدي إلى باب خلفي لغير الأعضاء في الاتفاقية ليتمتعوا بالمنافع التي صممت في الأساس ليستفيد منها الأعضاء، وفي حالة الخدمات خلافاً لحالة السلع، يصعب أكثر تعيين قواعد المنشأ، فالخدمات عادة ما تقدم بوسائل مختلفة تؤثر بدورها على قواعد المنشأ، ففي أسلوبي التوريد الأول والثاني من أساليب توريد الخدمات، لا تشكل قواعد المنشأ مشكلة كبيرة، حيث تقدم الخدمة من قبل الشريك التجاري، هناك حاجة للاتفاق على الخطوط العريضة المتعلقة بقواعد المنشأ للأسلوبين الثالث والرابع من أساليب توريد الخدمات.[2]

[1] سحر محمد عبود، "دور" منطقة التجارة الحرة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير، في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2008، ص41.

[2] رميدي عبد الوهاب التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص40

ثانيا: اعتماد التجارة الإلكترونية: تعرف التجارة الالكترونية على أنها جميع الصفقات التجارية التي تعقد سواء بين الإدارات أو الأفراد عن طريق المعالجة الالكترونية للبيانات أيا كانت تلك البيانات مقروءة أو أصوات أو صور مرئية، وتعتبر التجارة الإلكترونية تطور طبيعي لانتشار الإنترنت في كافة أنحاء العالم، ولما لهذه التكنولوجية المعتمدة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهميه في سرعة تنفيذ الصفقات وتيسير التعاملات التجارية سواء بين الشركات العاملة بين بعضها البعض أو بين الشركات والمستهلكين، إن التطورات المتسارعة في العالم تفرض علينا كدول عربيه أن تتماشى مع الركب في هذا المجال.

1-التجارة الالكترونية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً لتطوير الموضوعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث شكلت لجنة دائمة تعمل في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي معنية بالمعلومات وتبسيط الإجراءات قامت تلك اللجنة منذ فترة طويلة بالاطلاع على كافة النظم المستخدمة من خلال المصالح الجمركية في الدول العربية بغية الوصول إلى نظام جمركي عربي وموحد، حيث وجدت اللجنة صعوبات جمة في عملية التحليل نظرا لاختلاف طبيعة كل مصلحة جمركية ولكن توصلت اللجنة إلى مايلي[1]:

- ضرورة تجسيد نموذج الترانزيت العربي الموحد الذي قامت الأمانة العامة بإعداده ووافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماع وبالفعل قامت اللجنة من خلال فريق عربي تقني في مجال البرمجيات منبثق عنها بإعداد نظام الكتروني لنموذج الترانزيت العربي الموحد على الانترنت ويهدف هذا النظام إلى تسهيل عملية الترانزيت بين الدول العربية.
- الوصول إلى نموذج جمركي عربي موحد يتم من خلال التخليص الجمركي للسلع المتبادلة الكترونيا من خلال شبكة الانترنت.
- قامت الأمانة العامة بإعداد موقع على شبكة الانترنت خاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يربط هذا الموقع كافة المواقع الخاصة بالمصالح والهيئات والدواوين الجمركية في العالم العربي، كما يتضمن مجموعة قواعد بيانات منها قاعدة التعريفة الجمركية بثلاث لغات العربية والانجليزية والفرنسية لكافة السلع مصنفة وفقا للنظام المنسق للسلع على مستوى ثماني، أرقام حيث يمكن من خلال هذه القاعدة الاستعلام عن رمز السلعة أو اسم السلعة لمعرفة كافة بيانات التعريفة الجمركية في كافة الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[2]

[1] عبد الناصر طلب نزال" :النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص34.

[2] معتصم رشيد سليمان: "فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الثاني 2002، ص ص 62-64

ثالثا: تفعيل السياسات التجارية والاستثمارية العربية: يتبين مما تقدم أن المنطقة العربية بحاجة إلى سياسات تمكينية واستراتيجيات وبرامج لتطوير تجارتها الخارجية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وقد أظهرت تجارب العديد من البلدان الأخرى أهمية إدراج السياسات والتدابير التجارية في إطار إنمائي متكامل يؤدي إلى تنمية القدرات الإنتاجية ولتحقيق استفادة قصوى من الفرص التجارية، يجب أن تركز السياسات الإنمائية على تحقيق التكامل بين الإنتاج والتجارة ، لذا يجب أن تشجع سياسات التجارة الخارجية تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والهياكل الإنتاجية، وأن تسهم في خلق فرص عمل، والحد من الفقر، والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تقديم الدعم اللازم للبلدان العربية النامية، ولا سيما تلك الأكثر ضعفاً وتهميشاً، لصياغة استراتيجيات إنمائية تؤدي إلى تطوير وتنويع قدراتها الإنتاجية وتجارتها، ولتعزيز التناسق بين السياسات الكلية، وتحسين القدرات التنافسية، وإنشاء بيئة مواتية للاستثمار والتشغيل والإنتاج والتصدير[1].

وبشكل عام، ترتبط القدرات الإنتاجية في بلد ما بقدرته التنافسية وكفاءته الإنتاجية، ويعتمد تحسين القدرات الإنتاجية على توسيع الاستثمار وتوفر التكنولوجيا والابتكار وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي لا يؤديان إلى تطوير الطاقات الإنتاجية وحسب، بل يسهلان أيضاً عملية التنويع الاقتصادي ويعززان القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فتزداد فرص العمل، ما يسهم في الحد من الفقر بشكل أساسي، وفي تحويل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

رابعا: تفعيل دور القطاع الخاص العربي: لعب القطاع الخاص العربي دورا كبيرا في تحقيق أول خطوة عملية على مستوى التكامل الاقتصادي العربي وقد تعاملت المنطقة وبرنامجها التنفيذي مع القطاع الخاص باعتباره صاحب المصلحة الحقيقية في عملية التكامل الاقتصادي والبدء بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، خاصة وأن العديد من الدول العربية كانت قد بدأت في السنوات السابقة على قيام المنطقة بعمليات تحول اقتصادي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخصخصة الشركات الحكومية ومن ثم التحول نحو تحرير الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الوطني، وقد انعكست هذه العمليات إيجابا على عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية والنجاح في تطبيق مرحلتها الانتقالية التي استمرت حوالي 8 سنوات (1998-2005) والتي شارك فيها بفاعلية القطاع الخاص ومؤسساته واتحاداته.[2]

---

[1] عبد الناصر طلب نزال، "النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص31.

[2] أحمد شعبان حافظ الشاهد ،"الإطار القانوني للسوق العربية المشتركة"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2004/2005، ص40.

1-دور القطاع الخاص في المرحلة التأسيسية لقيام المنطقة ووضع برنامجها التنفيذي: لقد شارك القطاع الخاص في نشأة وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفيما يلي نوضح طبيعة مشاركته.

- **مشاركة القطاع الخاص في الإعداد والتحضير لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فريق عمل لدراسة العقبات التي واجهتها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية منذ العام 1982-1996، وقد شارك القطاع الخاص ، ممثلا بالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وممثلين عن الغرف التجارية والصناعية والزراعية الوطنية في الدول العربية، في فريق العمل وساهم بتقديم مقترحات مكتوبة حول رؤية القطاع الخاص وقدم مقترحات عديدة ساهمت في الوصول إلى اتفاق الدول العربية على ضرورة تأسيس منطقة تجارة حرة عربية تضم الدول العربية في عضويتها، يتم في إطارها تبادل المزايا التجارية التفضيلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض دون أن تكون الدول العربية الأعضاء ملزمة بتقديم هذه الامتيازات للدول غير العربية وفقا لحكم الدولة الأولى بالرعاية الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية.[1]
- **مشاركة القطاع الخاص في وضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** شارك القطاع الخاص ومن خلال خبراته في وضع الصيغة الأولية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والصياغة النهائية لأحكام البرنامج التنفيذي، وقد تكون هذه المشاركة الأولى من نوعها والتي يشارك فيها القطاع الخاص بصياغة وثيقة تأسيسية على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك ويتم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، كما شارك في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال نشاطات وفعاليات اقتصادية كالمشاركة في تنظيم مؤتمر رجال العمال والمستثمرين العرب والمشاركة في المعارض التجارية أو بتقديم الخبرة والمشورة[2].

2-دور القطاع الخاص في المرحلة التطبيقية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتعاون اتحادات القطاع الخاص العربية من القطاعات الإنتاجية والخدمية مع الأمانة العامة للجامعة باعتبارها الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في متابعة تطبيق المنطقة وفي إعداد الدراسات وتنظيم المعارض والمؤتمرات التي تخصص لبحث وتطوير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتعريف لدى القطاع الخاص بالمكاسب والمزايا التي توفرها، كاتحاد المصارف العربية والاتحاد العربي للتأمين في المجال المالي والمصرفي واتحاد الصناعات الغذائية في قطاع الصناعة

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سابق، ص32.

[2] عبد الحميد محمد أحمد شيحة: "النظم الجمركية وأثرها على تدفقات التجارة العربية البينية دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، جامعة حلوان، مصر، 2008، ص27.

الغذائية واتحاد المقاولين العرب في قطاع المقاولات والتشييد والبناء ويقدم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية تقريرا دوريا نصف سنوي عن المتابعة الميدانية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى لجنة التنفيذ والمتابعة، وقدم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية خلال الفترة 1998-2008 أربعة عشر تقريرا قدم فيها الاتحاد رصدا ميدانيا للمشاكل والقضايا التطبيقية والتنفيذية التي يواجهها القطاع الخاص في إطار المنطقة ويقترح الحلول الملائمة لتجاوزها.

المطلب الثالث: إتفاقيات التجارة الإقليمية ودورها في تسهيل التجارة في المنطقة العربية الحرة

تعمل اتفاقيات التجارة الإقليمية على إزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وتوفير بيئة اقتصادية موحدة، وتساهم هذه الاتفاقيات في تسهيل تدفق السلع والخدمات، وتعزيز الاستثمارات.

الفرع الأول: تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية

يمكن تفصيل دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من ما يلي:[1]

أولا: إنشاء سوق عربية موحدة وتسهيل حركة السلع والخدمات: تهدف اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى إنشاء سوق عربية موحدة تتيح للدول الأعضاء الاستفادة من سوق واسعة تضم ملايين المستهلكين، ومن خلال هذه السوق يتم إزالة الحواجز الجمركية وتوحيد الإجراءات التجارية، وهو ما يسهم في تسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية وتمكين هذه الدول من زيادة حجم تجارتها البينية، وتقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية، وبالتالي تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الإقليمي.

ثانيا: الاستفادة من الميزات النسبية لكل دولة: توفر اتفاقيات التجارة الإقليمية للدول الأعضاء فرصة الاستفادة من الميزات النسبية لكل منها، فكل دولة تمتلك موارد طبيعية، أو قدرات إنتاجية، أو خبرات تقنية مختلفة، ويمكن من خلال هذه الاتفاقيات تعزيز التكامل بين الدول بحيث يتم التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز بها كل دولة، على سبيل المثال الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية يمكنها تصدير المواد الخام إلى الدول التي تمتلك بنية صناعية متطورة لتحويلها إلى منتجات نهائية لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية والربحية داخل المنطقة العربية.

[1] بهجت محمد أبو النصر: "دور" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الصادرات العربية ورقة مقدمة إلى ندوة أسس وأساليب تنمية الصادرات العربية الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 25 - 26 حزيران 2003، ص ص 87

ثالثا: تحقيق التنمية المستدامة وزيادة فرص العمل: يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي، قصد تحسين البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء يعتبر عامل في خلق فرص عمل جديدة، سواء من خلال توسع الشركات العربية في أسواق جديدة أو من خلال تحفيز الاستثمار في المشاريع المشتركة إضافة إلى ذلك فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل التقلبات الاقتصادية يعزز من قدرة الدول العربية على مواجهة الأزمات المالية العالمية.

الفرع الثاني: تحفيز الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية

يمكننا تفصيل دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في الجانب التحفيزي من خلال المحاور الثلاثة التالية[1]:

أولا: خلق بيئة قانونية مستقرة وجاذبة للاستثمارات: تعتبر البيئة القانونية من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمرين عند دخول أي سوق جديدة، حيث تسعى اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى تعزيز الاستقرار القانوني والشفافية في المعاملات التجارية والاستثمارية، من خلال وضع إطار قانوني موحد يحمي حقوق المستثمرين ويضمن تنفيذ العقود والالتزام بالقوانين التجارية والتقليل من المخاطر القانونية التي قد تواجه المستثمرين عند تنفيذ مشاريعهم في الدول العربية، كما تعمل الاتفاقيات على تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بغرض تسهيل تدفق الاستثمارات ويساعد الشركات على التوسع دون عوائق قانونية معقدة[2].

ثانيا: تطوير البنية التحتية الداعمة للتجارة والاستثمار: تعد البنية التحتية التجارية واللوجستية من الركائز الأساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية، كما يتم تشجيع الدول الأعضاء على الاستثمار في تطوير الموانئ، والمناطق الحرة، والمجمعات الصناعية، وشبكات النقل الحديثة، فمثلًا تؤدي التحسينات في الطرق والموانئ والمطارات إلى تسهيل عمليات التصدير والاستيراد، مما يخفض تكاليف النقل ويزيد من كفاءة التجارة البينية، كما أن إنشاء مناطق حرة بأساليب إدارية مرنة وحوافز ضريبية مشجعة يشجع المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة داخل المنطقة العربية، كما أن تحسين البنية التحتية الرقمية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية يساهم في تسريع عمليات التجارة بشكل عام.

---

[1] موله عبد الله: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، السنة 23 بيروت، ، 2000ص: 62

[2] محمد بدر عطية الجبوري: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والأفاق المستقبلية"، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص44.

ثالثا: زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العربية: تتيح اتفاقيات التجارة الإقليمية للدول العربية فرصة زيادة الإنتاجية من خلال الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، حيث يؤدي تكامل الأسواق إلى توسيع نطاق التصنيع وزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء يسمح للشركات العربية بالوصول إلى أسواق أوسع لتشجيعها على تحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج لتكون قادرة على المنافسة إقليميًا ودوليًا، كما تعتبر زيادة عامل الانتاجية مساعد في تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

رابعا: تطوير الصناعات والابتكار: تساعد اتفاقيات التجارة الإقليمية على زيادة القدرة التنافسية للدول العربية من خلال دعم الصناعات المحلية وتحفيز الابتكار، فمن خلال إنشاء سوق عربية متكاملة، تتمكن الشركات من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للتقليل من تكاليف الإنتاج ويجعل المنتجات العربية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، كما أن زيادة التبادل التجاري والاستثمارات يعمل على نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات، علاوة على ذلك، فإن تسهيل الشراكات بين الشركات العربية يساعد على تعزيز الابتكار وتطوير منتجات جديدة.

الفرع الثالث: تبسيط وتسهيل الإجراءات التجارية

يمكن تفصيل دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تبسيط الإجراءات التجارية من خلال ما يلي:[1]

أولا: تقليل الحواجز غير الجمركية وتسهيل الإجراءات الإدارية: تعد الحواجز غير الجمركية من أكبر العوائق التي تواجه التجارة بين الدول العربية، وتشمل التعقيدات الإدارية، والبيروقراطية الزائدة، ومتطلبات الوثائق المطولة، والتأخير في التخليص الجمركي، تعمل اتفاقيات التجارة الإقليمية على تقليل هذه العوائق من خلال توحيد الإجراءات الجمركية والإدارية بين الدول الأعضاء، واعتماد أنظمة إلكترونية لتسريع عمليات التخليص الجمركي، وتقليل الفساد الإداري المرتبط بالإجراءات الطويلة، كما تساهم هذه الاتفاقيات في تسهيل منح التراخيص وإلغاء القيود غير الضرورية على التصدير والاستيراد، مما يعزز كفاءة العمليات التجارية ويزيد من سرعة تدفق السلع عبر الحدود[2].

ثانيا: توحيد المعايير والمواصفات الفنية للسلع والخدمات: تتسبب الفروقات في المعايير والمواصفات بين الدول العربية في إعاقة حركة السلع، حيث قد تواجه المنتجات صعوبة في دخول الأسواق الإقليمية بسبب اختلاف

[1] عبد الواحد العفوري: "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجارة الحرة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجزء الأول، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا عمان المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 أيلول 2004.

[2] هناء يحي سيد أحمد، "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة 1980-2005"، أطروحة دكتوراه في السكان والتنمية في الاقتصاد، جامعة تشرين سوريا، 2006/2007، ص29.

المواصفات المطلوبة في كل دولة، تعمل الاتفاقيات التجارية على توحيد هذه المعايير والمواصفات لتسهيل عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، ويقلل من الحاجة إلى اختبارات إضافية أو شهادات مطابقة متعددة، على سبيل المثال، يمكن للمنتجات المصنّعة في دولة عربية معينة أن تدخل بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى دون الحاجة إلى إعادة الفحص أو التعديل وبالتالي التقليل من التكاليف والوقت اللازم لطرح المنتجات في الأسواق وهو ما يدعم نمو الصناعات المحلية من خلال تمكينها من التوسع في أسواق أوسع.

ثالثا: تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ثقة رجال الأعمال: عندما يتم تبسيط الإجراءات التجارية وتوحيد المعايير، يشعر المستثمرون بثقة أكبر في جدوى مشاريعهم داخل المنطقة العربية، مما يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمارات إلى قطاعات مختلفة مثل الصناعة، والزراعة، والتكنولوجيا، كما أن تبسيط اللوائح التجارية يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالتجارة، ويعزز من الشفافية والوضوح في القوانين والإجراءات، وبالتالي تشجيع الشركات العربية والدولية على توسيع أعمالها في المنطقة وهو ما ينعكس إيجابا على بيئة الاستثمار الإقليمي بشكل خاص والدولي بشكل عام. [1]

[1] حشماوي محمد، " الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص47.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية لموضوع دراستنا المتعلق بدور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تسهيل التجارة في المنطقة العربية، سوف يتم التعريج على الأدبيات التطبيقية من خلال عرض لمجمل الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع دراستنا أو أحد متغيريه.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

سوف يتم عرض بعض الدراسات المحلية والعربية المتعلقة بموضوع دراستنا كما يلي:

1-دراسة فيروز سلطاني2018 بعنوان "**تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف حيث أن هذه الاتفاقات تسعى إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية غير الجمركية أمام التجارة البينية، إلا أنها قد تتعارض في بعض الأحيان مع المنظمة العالمية للتجارة، وطرحت الإشكالية التالية: هل تتوافق طريقة عمل الاتفاقات التجارية الإقليمية مع الاتفاقات متعددة الأطراف في مجال تحرير التجارة الدولية؟

وقد توصلت إلى أن الاتفاقات التجارية الإقليمية هي سلاح ذو حدين قد استخدم لتحرير التجارة الدولية، كما تستخدم أيضا لتقييد التجارة، فإذا أدت تلك الاتفاقات إلى خلق التجارة، كما أنها قد تشكل خطرا يهدد المنظمة العالمية للتجارة، إذا قامت تلك التكتلات الإقليمية بتحويل التجارة، فتحديد اتجاه الاتفاقات التجارية الإقليمية بالإيجاب أو السلب نحو تحرير التجارة الدولية يكمن في قرار الدولة في حد ذاتها، إذا قررت المساهمة في تحرير التجارة الدولية أو تقييدها، ويكون هذا القرار ذو تأثير قوي إذا كان من طرف الدول المتقدمة الكبرى التي تستطيع التأثير في النظام التجاري متعدد الأطراف كالاتحاد الأوروبي، وأنه لابد على الدول المتوسطية مراجعة سياستها التجارية والتبادلية الإقليمية، وتكييفها بما يتماشى واقتصادها، بدلا من إعادة التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي على تمديد الفترة الانتقالية.

2-زعيمي رمزي 2018، بعنوان "**تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف دراسة حالة الجزائر**"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي دفعت به نحو التدويل، وكذا إبراز كل من دور التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، ودراسة العلاقة التفاعلية بينهما، مع التركيز على المساعي

التي تبذلها الجزائر من أجل الاندماج في إطار النظام التجاري العالمي الجديد وهو صلب إشكالية هذه الدراسة التي تمحورت حول كيفية مساهمة كل من التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وقد تضمنت الدراسة أهم مظاهر العولمة الاقتصادية التي ساهمت في تحرير التجارة الدولية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- أدى التطور المستمر لمفهوم التجارة الخارجية والتي أصبحت تقوم على أساس المخصص الدولي وتقسيم العمل إلى زيادة أهميتها ودورها في ثراء وقوة الدولة ودفع مستوى رفاهية أفرادها، وغالبا ما تتبنى الدول المتقدمة سياسة تحرير التجارة الخارجية، كما تتجه الدول النامية إلى تبني سياسة التقييد باستخدام مجموعة من الاساليب والأدوات المختلفة؛
- ساهمت العديد من العوامل على انتشار ظاهرة العولمة بصفة عامة وخاصة من ناحية بعدها الاقتصادي، من أهمها زوال القطبية الثانية والتطور التكنولوجي والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية وتشجيع الاندماجات والكيانات الكبرى؛

تتمثل أهم ايجابيات ظاهرة العولمة الاقتصادية في الانفتاح التجاري وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى الانتقال السريع للتكنولوجيا، كما يترتب على نفس الظاهرة حسب رأي بعض المعارضين بعض السلبيات كعدم الاستقرار المالي والأزمات المالية.

3-دراسة لعلالي مخطار 2014، بعنوان "**آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية حالة الجزائر**" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر:

جاءت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية رئيسية تدور حول الآليات التي تعتمدها السياسة الاقتصادية الجزائرية لتحرير تجارتها الخارجية وما مدى نجاحها، ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة، تمثلت أهمها في ضرورة إعادة النظر في النظريات التجارية الدولية نتيجة ظهور عملة ارتكازية جديدة أصبحت تلعب دوراً هاماً في التبادلات التجارية إلى جانب الدولار وهو الأورو، مما يؤدي إلى حدوث عدم توازن بسبب تداولات أسعار هاته العملات في السوق الدولية.

4-دراسة فيصل بهلولي 2012، تحت عنوان "**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأور ومتوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد الحادي عشر، جامعة ورقلة، الجزائر:

جاءت هذه الدارسة لتبحث في استراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الإلتزامات الدولية المتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة واتفاق الشراكة الأور ومتوسطة من جهة أخرى والانعكاسات السلبية والإيجابية لكل منهما على قطاع التجارة الخارجية، ليعطي الباحث في الأخير اقتراح يخص بعض السياسات الواجب انتهاجها من طرف الجزائر من أجل مواجهة تلك الآثار والانعكاسات.

5-دراسة لحسن العاشي 2006، بعنوان "التجارة في شمال إفريقيا وتقييم إمكانية الاندماج الإقليمي بشمال إفريقيا" اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في اجتماعها الواحد والعشرين لاجتماع لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا.

ركزت الدراسة على مناقشة الإمكانات التجارية للاندماج الاقتصادي لبلدان شمال إفريقيا، حيث قام الباحث بتقييم مستوى الإمكانات الخاصة بالتجارة في مستواها الحالي والأخذ بعين الاعتبار المميزات الاقتصادية والجغرافية والتاريخية والثقافية لبلدان المنطقة، ثم قدر نموذج الخطورة وهو نموذج من أشهر النماذج القياسية في التجارة الدولية.

أظهرت نتائج هذا النموذج بالخصوص وجود اتفاق تجاري تفضيلي بين البلدان الشريكة يمثل عاملا جاذبا للتجارة الثنائية، كما قام الباحث انطلاقا من تقديرات النموذج الخاص بالخطورة بتتبع النمو التجاري الثنائي لمختلف بلدان المنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا، وقد توصل وفقا للتوقعات أن نسب التجارة الداخلية أي البينية للمنطقة دون إقليمية لشمال إفريقيا التي تخضع للمراقبة تبقى جد منخفضة مقارنة مع إمكاناتها، وبناء إلى ما توصل إليه الباحث من نتائج أوصى بضرورة استغلال الإمكانات التجارية لبلدان شمال إفريقيا وتسريع عملية الاندماج التجاري والاقتصادي لها.

6-دراسة عبد الوكيل، محمد أبو طالب عبد المجيد2001، بعنوان "**الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الزراعة المصرية**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر:

أوضحت الدراسة أنه يمكن أن تحقق مصر اكتفاء ذاتي في الأرز والبطاطس والخضر والفاكهة واللحوم البيضاء، وأوضحت الدراسة أن منطقة التجارة الحرة العربية لابد وأن تتحقق في إطار تكاملي يتم عن طريق الحصول على التوليفة المثلى للموارد المتوفرة في الوطن العربي والتخصص الأمثل في استغلال هذه الموارد؛ وفي إطار ذلك فإن الدراسة أوصت بضرورة تفعيل آليات التكامل القائمة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاقتناع التام بالفوائد

الإيجابية للتكامل العربي، وإسراع بقية الدول العربية التي لم تنضم لعضوية المنطقة بالانضمام إليها، وتعزيز ودعم دور القطاع الخاص في إقامة المشروعات والشركات العربية المشتركة في مجالات الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1-دراسة لخير الدين بلعز وخوني رابح 2014، بعنوان **"The Algerian Foreign Trade between the multilateral trading system and the regionalism"**

مقال منشور في مجلة "إيكونوميكا" في عددها الثاني الطبعة العاشرة الصادرة عن جامعة دانوبيوس برومانيا:

جاءت هذه الدراسة من أجل إبراز التحدي الذي يواجه التجارة العالمية خاصة بالنسبة للدول النامية نتيجة الإنتشار الكبير للاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تمنح تفضيلات للدول الأعضاء مما قد يؤثر على تجارتها مع باقي الدول غير الأعضاء في تلك الاتفاقيات، كما تسلط الدراسة الضوء على الصعوبات التي يوجهها الاقتصاد الجزائري في طريق اندماجه في النظام التجاري العالمي الجديد سواء الإقليمي أو المتعدد الأطراف والتي تعود أساسا حسب الباحثين إلى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري.

2-Dr. May Hammoud, Trade Integration and Development in Arab Countries August 2022, arabe ngo network for developement

هدفت إلى دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث ستتمكن الدول العربية من توحيد قدراتها ومواردها الطبيعية وأصولها لتعزيز الإنتاجية، والتنمية، والتحول الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الاستثمارات، ويتم تحقيق ذلك من خلال تقليل التشوهات الاقتصادية، وتوسيع نطاق الأسواق، وتعزيز الثقة في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وعلى المدى الطويل، فإن الهدف من إنشاء منطقة تجارية واتحاد جمركي هو الوصول إلى اتحاد اقتصادي عربي يعمل وفق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية واجتماعية وقطاعية شاملة.

توصلت الدراسة إلى أن النهج النيوليبرالي المعتمد في اتفاقيات التكامل التجاري يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية، مثل ارتفاع معدلات الفقر، وإعاقة تحقيق المساواة، وتقليل فرص الحد من البطالة، وعلى عكس النتائج المتوقعة من جهود التكامل الاقتصادي، فإن الالتزامات المتبادلة بين الدول غالبًا ما تفشل في توليد فرص عمل جديدة ذات جودة، توفر حماية اجتماعية شاملة وتعزز المساواة.

في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي يوجهها العالم العربي حاليًا، من الضروري أن تركز عملية تحرير التجارة على التحديات التي يوجهها العمال، والمزارعون الصغار والمتوسطون، والتجار، والمنتجون، ومجموعات النساء، ويجب أن تكون هذه الاتفاقيات مرتبطة بآليات تعويض عن الخسائر الناجمة عن عمليات التحرير، إلى جانب منح فترات انتقالية

ممتدة للتكيف مع المنافسة، كما ينبغي أن تسهم اتفاقيات التكامل في تعزيز قدرات الدول المشاركة لتعويض خسائر الصادرات والضرر الذي يلحق بالإنتاج المحلي.

أصبح واضحا أن التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يلعبان دور نسبي في تقليل معدلات البطالة، والتخفيف من الفقر، وتعزيز مبادئ المساواة، كما يتفق الخبراء على أن التحرير الإقليمي التدريجي والمدروس هو شرط أساسي لتحقيق التكامل التجاري.

3-دراسة Bassem Kahouli" (2016) بعنوان **"Regional Integration Agreements, Trade Flows and Economic Crisis: A Static and Dynamic Gravity Model"**

مقال نشر في مجلة "International Economic Journal" في المجلد 30، العدد4:

قام الباحث بدراسة آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية على الصادرات بين الأعضاء وغير الأعضاء مع مراعاة مواصفات فاينر لإنشاء وتحويل التجارة، كما حدّدت تأثير الأزمة المالية العالمية (2008) على تدفقات الصادرات وتحقيق اتفاقيات التجارة الإقليمية إستخدمت الدراسة نموذج الجاذبية بمعطيات البائل الثابت والديناميكي في 40 دولة تنتمي إلى ستة اتفاقيات تجارة إقليمية (EUROMED، EU-15 ASEAN Mercosur، NAFTA، AMU للفترة (1980-2011).

توصل الباحث إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت على تدفقات الصادرات؛ المتغيرات الوهمية للتكامل الإقليمي تؤثر بشكل إيجابي على نموذج الجاذبية؛ أهمية وضع اتفاقيات تجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة لتوسيع الروابط مع مناطق أخرى لزيادة تدفقات الصادرات.

4-دراسة Walid Abdmoulah (2011) بعنوان **"Arab Trade Integration: Evidence from Zero-Inflated Negative Binomial Model "**

مقال نشر في Journal of Economic Cooperation and Development في المجلد 32، العدد 2:

تقيس هذه الدراسة تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية العربية الرئيسية بإضافة إلى اتفاقيات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، حيث اختار الباحث سنتي 1997 و2008 لتقدير تأثير اتفاقيات التجارة الاقليمية يدعي الباحث أن المنهج الذي اعتمده يعالج المشاكل القياسية السابقة للتكامل العربي هذا المنهج اتَّبع فيه أولا، من ناحية البيانات اعتمد على قيمتين للتصدير والاستيراد القيمة الأولى احتسبت الصادرات والواردات الاجمالية، في حين استبعدت القيمة الثانية تجارة النفط ؛ ثانيا منهجية القياس التي

اعتمدها حيث قدر نموذجه باستخدام نموذج ذو الحدين السالب المتضخم صفرا Zero-Inflated Negative Binomial Model) توصل الباحث إلى:

- حجم السوق المستعمر المشترك الحدود والمسافة هي محددات مهمة للتجارة العربية ومتوافقة مع النظرية؛
- النتائج المتعلقة باتفاقيات التجارة العربية مخيبة للآمال باستثناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (خاصة مع استبعاد النفط)، في حين أن معاملات الانحدار المعبرة عن اتفاقيات اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي وأغادير المقدرة باستخدام تدفقات الصادرات أو الواردات كمتغيرات تابعة هي في كثير من الأحيان سلبية أو ليست مهمة سواء في عام 1997 أو في عام 2008.
- إن مؤشر التكامل التجاري له تأثير كبير على التجارة فقط عندما يتم استبعاد النفط، على الرغم من أنه لم يتم العثور على زيادة التكامل التجاري بين أعضاء أغادير، مما يثبت أن تشابه الصادرات الكبيرة للدول العربية إلى جانب انخفاض مستويات التكامل التجاري ليست القصة الكاملة في تفسير فشل هذه البلدان في توسيع نطاق حصة التجارة البينية.
- تعتبر الحواجز التجارية الملموسة وغير الملموسة بين البلدان العربية من العوامل الرادعة الحاسمة التي تمنع المنطقة من توسيع التجارة البينية.

المطلب الثالث: التعقيب عن الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعض عرض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية حول موضوعنا سوف نتطرق إلى التعقيب عن ما سبق من دراسات ومن ثم إلى ما يميز دراستنا الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة.

أولا: التعقيب عن أهم الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى تباين الرؤى حول أثر تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف، حيث تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بانخراط الدول، لا سيما الجزائر، في النظام التجاري العالمي.

- توضح دراسة فيروز سلطاني (2018) أن الاتفاقات التجارية الإقليمية تعد سلاحًا ذو حدين، إذ يمكن أن تساهم في تحرير التجارة أو تقييدها وفقًا لتوجهات الدول المنضوية تحتها، مشيرةً إلى أن الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكتلات الإقليمية قد يشكل تهديدًا للمنظمة العالمية للتجارة إذا أدى إلى تحويل التجارة بدلًا من خلقها، مما يفرض على الدول المتوسطية مراجعة سياساتها التبادلية بما يتماشى مع اقتصاداتها.

- في السياق ذاته، يناقش زعيمي رمزي (2018) كيف تساهم العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية إلى جانب النظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية، مع التركيز على مساعي الجزائر للاندماج في هذا النظام، ويؤكد الباحث أن الدول المتقدمة تتجه غالبًا نحو تحرير التجارة، في حين تلجأ الدول النامية إلى التقييد لحماية اقتصادها، وهو ما يدفع الجزائر إلى تبني استراتيجيات متوازنة لمواجهة تحديات العولمة، التي رغم مزاياها المتمثلة في زيادة تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا
- أما دراسة لعلالي مخطار (2014)، فترتكز على تحليل الآليات التي تعتمدها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية، وتخلص إلى ضرورة إعادة النظر في النظريات التجارية الدولية بسبب تزايد أهمية اليورو كعملة ارتكازية بجانب الدولار، مما يخلق حالة من عدم التوازن في السوق العالمية.
- من جهته، يبحث فيصل بهلولي (2012) في تأثير اتفاق الشراكة الأور ومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية الجزائرية، ويقترح سياسات محددة لمواجهة التحديات الناجمة عن التزامات الجزائر الدولية، وعليه فإن هذه الدراسات تتفق على أن تحرير التجارة الدولية يتأثر بعوامل متعددة، أهمها طبيعة الاتفاقات التجارية، ومدى قدرة الدول النامية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، والتوازن بين الفوائد والمخاطر الناجمة عن الانفتاح التجاري.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02،01): يوضح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

العنصر	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الدراسة	-فيروز سلطاني(2018) -زعيمي رمزي(2018) -لعلالي مخطار(2014) - فيصل بهلولي (2012)	دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تسهيل التجارة في المنطقة العربية
الموضوع	تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات الإقليمية ومتعددة الأطراف، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي والجزائر	تحليل أثر الاتفاقات التجارية الإقليمية على تسهيل التجارة في المنطقة العربية
أهداف الدراسة	فيروز سلطاني (2018): تحليل مدى توافق الاتفاقات التجارية الإقليمية مع الاتفاقات متعددة الأطراف وتأثيرها على تحرير التجارة الدولية. -زعيمي رمزي (2018): دراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، مع التركيز على جهود الجزائر للاندماج في التجارة العالمية. -لعلالي مخطار (2014): تحليل الآليات التي تعتمدها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية ومدى نجاحها. - فيصل بهلولي (2012): تقييم أثر اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية الجزائرية.	قياس مدى مساهمة الاتفاقات الإقليمية في تسهيل التجارة داخل المنطقة العربية، مع تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الاتفاقات.
المنهج	المنهج الوصفي والتحليلي، مع استخدام دراسات حالة (الاتحاد الأوروبي، الجزائر)	المنهج الوصفي التحليلي مع دراسة مقارنة لبعض الدول العربية
عينة الدراسة	الجزائر، الاتحاد الأوروبي	الدول العربية – تحليل شامل لاتفاقيات التجارة الإقليمية
سنة الدراسة	كانت معظم الدراسات المتناولة بين السنوات 2012 إلى 2018.	دراستنا كانت خلال الموسم الجامعي 2025-2024
نتائج الدراسة	-فيروز سلطاني (2018): الاتفاقات التجارية الإقليمية قد تساهم في تحرير التجارة لكنها قد تشكل تهديدًا للمنظمة العالمية للتجارة إذا أدت إلى تحويل التجارة بدلًا من خلقها، مما يستوجب على الدول المتوسطية مراجعة سياساتها التجارية.	تفعيل بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية، خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد ساهم إلى حد ما في تقليص بعض الحواجز الجمركية

	–زعيمي رمزي (2018): التجارة الدولية أصبحت أكثر تعقيدًا بسبب العولمة، حيث أن الدول المتقدمة تميل إلى تحرير التجارة بينما تلجأ الدول النامية إلى سياسات الحماية، مع الحاجة إلى استراتيجية متوازنة. –لعلالي مخطار (2014): هناك حاجة لإعادة النظر في النظريات التجارية بسبب ظهور عملة اليورو كعملة ارتكازية إلى جانب الدولار، مما قد يؤدي إلى اضطرابات في الأسواق الدولية. – فيصل بهلولي (2012): اتفاق الشراكة الأور ومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لهما تأثيرات متباينة على التجارة الخارجية الجزائرية، مما يتطلب اتباع سياسات أكثر تكيفًا لمواجهة التحديات	وتحسين حركة السلع بين عدد من الدول العربية.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن اتفاقيات التجارة الإقليمية تمثل إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحفيز الاستثمارات، وزيادة انسياب السلع والخدمات بين الأسواق العربية، غير أن تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل فعال لا يزال يواجه تحديات عديدة تتراوح بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإدارية، فضلًا عن التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، كما قد أوضحت الدراسة أن الإقليمية الجديدة تختلف عن الإقليمية التقليدية من حيث المرونة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد اتفاقيات التجارة الإقليمية مقتصرة على تحقيق التكامل داخل المنطقة فحسب، بل أصبحت تشمل أيضًا آليات للتعاون مع الاقتصاد العالمي.

كانت مبادرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة هامة نحو تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية لا يزال يواجه بعض الصعوبات، مثل عدم الالتزام الكامل من بعض الدول بالشروط المتفق عليها، وضعف البنية التحتية الداعمة للتجارة، والاختلاف في السياسات الاقتصادية والتشريعية.

يمكن التأكيد على أن اتفاقيات التجارة الإقليمية تمتلك إمكانات كبيرة لدفع عجلة التجارة البينية في العالم العربي، إلا أن نجاحها يتوقف على مدى قدرتها على تجاوز العقبات الحالية، وتوفير بيئة اقتصادية وتجارية ملائمة تعزز من دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي الفعلي، وعليه من الضروري العمل على تعزيز الالتزام السياسي، وتطوير الأطر القانونية والتشريعية، وتفعيل آليات فض النزاعات التجارية، لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الاتفاقيات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتجارية في المنطقة العربية.

الفصل الثاني:

واقع وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية على تسهيل التبادل التجاري في الدول العربية

تمهيد:

يشكل موضوع تسهيل التجارة وتعزيز الاتفاقيات الإقليمية ركيزة مهمة في دعم التبادل التجاري بين الدول العربية ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، فعلى الرغم من توقيع عدة اتفاقيات تجارية إقليمية، إلا أن التنفيذ الفعلي لها لا يزال متفاوتًا بين الدول، كما أن التزام الدول العربية باتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية يواجه تحديات مؤسساتية وتشغيلية، ومن هذا المنطلق يبرز التعاون العربي المشترك كعنصر أساسي لتجاوز العراقيل وتحقيق تكامل فعّال في مجال تسهيل التجارة.

من جهة أخرى، لا تزال التجارة البينية العربية دون المستوى المأمول، على الرغم من الجهود التكاملية والاتفاقيات الإقليمية، حيث حافظت على نسبة منخفضة من إجمالي التبادل التجاري، أما من حيث الشركاء التجاريين، فقد شهدت حصة بعض الشركاء التقليديين كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تراجعًا طفيفًا، بينما احتفظت آسيا بالنصيب الأكبر من التبادل التجاري مع الدول العربية، كما سجلت الواردات تغيرات ملموسة في تركيبتها.

وفي السياق نفسه، تأثرت تجارة الخدمات في الدول العربية بعوامل متعددة، حيث سجلت المدفوعات الخدمية تراجعًا طفيفًا، بينما ارتفعت المتحصلات بشكل نسبي، مدفوعة بقطاعات مثل السياحة والنقل، ومن الواضح أن التطورات في الممرات البحرية كأزمة البحر الأحمر، وسياسات الحماية التجارية، قد دفعت العديد من الدول إلى إعادة ترتيب أولوياتها التجارية والبحث عن سلاسل توريد إقليمية أكثر مرونة.

من خلال ما تقدم قسمنا هذا الفصل المتعلق بواقع وأثر اتفاقيات التجارة الإقليمية على تسهيل التبادل التجاري في الدول العربية إلى مبحثين كالآتي:

- المبحث الأول: تفعيل الاتفاقيات التجارية وتيسير التبادل العربي
- المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية العربية في ظل الاتفاقيات الإقليمية

المبحث الأول: تفعيل الاتفاقيات التجارية وتيسير التبادل العربي

يُعد تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية وتيسير التبادل الاقتصادي فيما بينها خطوة أساسية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إذ يسهم في إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية ويفتح المجال أمام تنقل السلع والخدمات البحرية أكبر.

المطلب الأول: اتفاقيات التجارة الإقليمية في الدول العربية

تؤثر جميع اتفاقات التجارة الإقليمية على التجارة الدولية، لما لها من إيجابيات خصوصا في تجارة الخدمات التي لها ارتباط في القيمة المضافة مع تجارة السلع ولما لها أهمية في سلاسل القيمة العالمية والدول العربية أولت أهمية لهذه الاتفاقيات الرسمية الرامية إلى التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، إذ تشارك ثمانية عشر دولة عربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودول مجلس التعاون الخليجي العربية الستة تسعى إلى تحقيق إتحاد نقدي بينها وهذا بعد أن أطلقت اتحادها الجمركي سنة 2003 وسوقها الخليجية المشتركة سنة 2008.

الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي

لا تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون إشارة واضحة ومباشرة إلى تحرير قطاع الخدمات بمفهومه الواسع، على الرغم من الإنجازات التي تمت في هذا الإطار، فهي لا تتخذ شكل إتفاقية مثلما هو جاري العمل عليه في إطار جامعة الدول العربية أو منظمة التجارة العالمية أو مختلف الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، وتبقى هناك معوقات أثرت في التقدم في مسار التحرير من أهمها:[1]

- التأخر في إطلاق المشاريع والبرامج الخاصة بتنفيذ أحكام السوق الخليجية المشتركة.
- التأخر في وضع الآليات التنفيذية للمشاريع والبرامج في اطار السوق.
- القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى للاتحاد الخليجي تتطلب وقت أطول في التفاوض لوضع الترتيبات اللازمة لذلك بين الدول الأعضاء
- هناك عدة شكوك تثار حول إمكانية وقدرة الدول الأعضاء في بناء سوق مشتركة وفق ما هو متعارف عليه، كونها تفتقد لعامل من عوامل بناء هذه السوق وهو حرية حركة عنصر العمل، كون معظم الدول الخليجية تعتمد في تلبية احتياجاتها على العمالة الوافدة.

[1] أحمد سامي مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية(الإصدار الطبعة الأولى)، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2005، ص25.

الفرع الثاني: إتحاد الدول المغاربية

انطلاقا من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، فقد جاءت في المادة الثانية على الرغبة في تحقيق حرية انتقال الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، ولكن لم تتطرق المعاهدة إلى بند تحرير تجارة الخدمات بشكل واضح من ناحية الالتزامات العامة، وكذا الالتزامات المحددة ودرجة التحرير، بحيث تسعى إلى توسيع التبادل التجاري بينها على أساس تفضيلي، وذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة فيما بينها فقطاع الخدمات يعتبر في الدول المغاربية أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقدر مساهمة قطاع الخدمات التجارية بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وترتفع هذه المساهمة إلى حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب، كما تشير البيانات المتاحة لعام 2018 إلى أن حوالي 58%من إجمالي العمالة في الدول المغاربية يتمركزون في قطاع الخدمات، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ ليصبح قطاع الخدمات المشغل الأكبر للعمالة، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التوسع في قطاع الخدمات في معظم الدول المغاربية والتطور في تقنيات الإنتاج الذي أدى تراجع معدلات التوظيف في قطاعي الزراعة والصناعة، ووفقا لبعض الدراسات الحديثة، يتعين أن تضع استراتيجيات تطوير الخدمات في المنطقة المغاربية في اعتبارها جملة أمور من بينها تعزيز الأطر التنظيمية، المؤسسية وسياسات المنافسة، ومن الضروري كذلك إدراج الخدمات في خطة التنمية المتعلقة بالتصنيع.[1]

الفرع الثالث: اتفاقية أغادير

بالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة منها التي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف، [2] حيث أطلقت الوحدة الفنية مبادرتها بالشروع في المفاوضات بخصوص تحرير تجارة الخدمات بين دول أغادير منذ سنة2012 من خلال اقتراح مشروع اتفاقية إطارية، ليتم التوقيع عليها خلال اجتماع نظم 2014/12/12 بالدار البيضاء، وتم إحالة الموضوع إلى

[1] أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال عبد الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص35.

[2] الاسكوا، تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، لبنان، 2018.

لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كاتفاقية ملحقة، هذا وفي التقدير أن اتفاقية أغادير تهدف في الأساس إلى تعزيز استفادة الدول الأربع (الأردن، تونس، مصر والمغرب) من اتفاقيات الشراكة التي عقدها مع الاتحاد الأوروبي في جانب الصادرات السلعية من خلال تبني قواعد إكساب المنشأ المفروض من الجانب الأوروبي مما يرجح عدم إيلاء أهمية إلى تفعيل الاتفاقية كمنطقة تجارة حرة شاملة، وبالتالي عدم الالتفاف إلى شق التجارة في الخدمات، وبناءا على ذلك، يمكننا القول أن جميع الاتفاقات التجارية الاقليمية والثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها تعتبر اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط، وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع، لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير تجارة الخدمات أو وضع نماذج وأساليب لهذا الغرض.[1]

المطلب الثاني: واقع تطبيق الدول العربية لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ في 22 فبراير 2017 عندما حصلت منظمة التجارة العالمية على موافقة ثلثي أعضائها البالغ عددهم 164 عضوا حيث تم تصديق 154 دولة فالدول تقوم بتحديد المواعيد النهائية التي ستنفذها إما على الفور (الفئة أ)، بعد فترة انتقالية الفئة(ب)، أو عند تلقي المساعدة والدعم لبناء القدرات الفئة (ج)، بينما طلب من البلدان المتقدمة تنفيذ جميع أحكام الاتفاق منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهو ما تم بالفعل وهو الأمر الذي تم اعتباره إنجازاً كبيراً لمجتمع التجارة العالمي وحافزاً مهماً لمنظومة التجارة العالمية متعدد الأطراف.[2]

الجدول رقم (01،02): مستويات تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

الدول العربية	الالتزامات الواردة في الفئة (أ)	الالتزامات الواردة في الفئة (ب)	الالتزامات الواردة في الفئة (ج)	إجمالي التنفيذ حتى 2024	الإطار الزمني للتنفيذ
الأردن	%81.5	%8.8	%9.7	%100	**2017-2022**
الإمارات	%97.1	%2.9	-	%100	**2017-2023**
البحرين	%95.7	%4.0	-	%100	**2017-2023**
تونس	%59.7	%30.3	%8.4	%98.4	**2017-2030**

[1] بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار حامد، الجزائر، 2011، ص44.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص21.

جيبوتي	%97.5	–	%2.5	%100	**2017-2035**
السعودية	%92.9	%7.1	–	%100	**2017-2020**
قطر	%92.9	–	–	%92.9	غير مدرج أي التزام
الكويت	%87.1	–	%12.6	%99.7	2017-2018
مصر	%83.2	%9.1	%7.7	%100	2017-2024
المغرب	%90.2	%8.9	%0.8	%91.2	2024-2025

Source: https://tfadatabase.org/en/members

الجدير بالذكر أن هناك ثلاثة عشر دولة عربية منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن استمرار تفاوض عدد من الدول العربية للانضمام في حين تمتعها بصفة عضو مراقب وهم (الجزائر–العراق– لبنان–السودان)، بينما صادقت فقط إحدى عشر دول عربية فقط على اتفاقية تسهيل التجارة، وقد شرعت تلك الدول في تطبيق الإصلاحات الهامة على المستوى التشريعي والإجرائي لتسهيل تجارتها وتطوير منظومتها الجمركية بما يتسق مع الالتزامات الواردة في الاتفاقية. ويوضح جدول (01،02) مستويات التقدم في تنفيذ الدول العربية لبنود اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية[1].

ويتضح من الجدول المشار إليه التفاوت في مستويات التنفيذ، فنجد 6 دول عربية قد وصلت لما نسبته 100 في المائة في تنفيذ التزاماتها وهو ما يعكس مدى التطور في تطبيق الممارسات العالمية في مجال تسهيل التجارة، فالسعودية كانت من أول الدول التي طبقت بشكل كامل حيث تم وضع كافة التزاماتها في الفئة (أ) وطبقت كافة التزاماتها مع التصديق على الاتفاقية، كما نجد كل من قطر والمغرب تتخطى مستويات التنفيذ نسبة 90 في المائة.

في ذات الوقت الذي ترجئ فيه بعض الدول العربية التزاماتها حتى عام 2035 بحكم أنها مرهونة بالحصول على مساعدات فنية، والتي تأتى في أشكال عديدة منها تقييم الوضع والاحتياجات والموارد البشرية والتدريب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية والأهم في توفير دعم للبنية التحتية والمعدات في المنظومة الجمركية، ولكن بشكل عام هناك تحسن في أداء الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الرامية لتسهيل التجارة، وقد يُعزى التقدم بشكل أساسي في التحسينات المدخلة على الإجراءات المؤسسية والإجراءات الشكلية ومعالجة ما تعاني من مشكلات مثل التأخير في معالجة العمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي والإفراج عن السلع .

[1] Murinde, V., & Cillian, R. (). The Implications of WTO and GATS for The Banking Sector in Africa. The World Economy, 26(02), 2003, p52. [1] زياد عربية, مجموعة مؤلفي، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق.، سلسلة كتب المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص22.

المطلب الثالث: التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة

تهدف الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال السياسات التجارية بما يسمح بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق من خلال التعريفات التفضيلية فيما بين الدول أعضاء التكتل وتفكيك أنظمة الحصص، وقد شهدت السنوات الأخيرة توجه نحو إما تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل التكتلات القائمة من خلال مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل تلك التكتلات وذلك بهدف تحقيق أكبر للمنافع وتعميق الالتزامات خاصة في ظل التطور التكنولوجي وكذلك في ظل اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، التي أصبحت أكثر عرضة للتهميش في ظل نظام اقتصادي قد يؤدي الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية ملائمة إلى تحول الدول النامية لمجرد سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة[1].

وفي ظل مواكبة التطورات التي شهدتها خارطة التجارة العالمية في العقود الأخيرة، والتي جعلت المبادلات التجارية أكثر تعقيداً، الأمر الذي تطلب اتخاذ مسار أكثر عمقاً للتعاون والتنسيق بين المعابر الحدودية، فلم يعد الاهتمام الأكبر بتخفيض التعريفات الجمركية بل السعي نحو تخفيض التكاليف التجارية، وكذلك تقليل وقت التبادل التجاري، وذلك من خلال تحقيق التقارب بين الأنظمة المحلية ومواءمة التدابير غير التعريفية بين أعضاء التكتل لسد الفجوة بين الفوارق في توافر التكنولوجيا والموارد من هنا برزت توجهات الدول نحو إيجاد أطر تنظيمية لملف تسهيل التجارة في إطار التكتل، بهدف تقليل وقت وتكلفة المبادلات التجارية في إطار التكتل الإقليمي، والذي يأتي اتساقا مع التكامل العميق على المستوى العالمي الذي تولد بعد وجود اتفاق متعدد الأطراف معني بتسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. لذا سعت العديد من التكتلات الإقليمية بوضع بروتكولات تعاون لمنح مزيد الاهتمام بتدابير تسهيل التجارة في إطار التكتل.

وفي هذا السياق، سعت الدول العربية إلى تعميق التكامل الاقتصادي والتجاري فيما بينها، خاصة في ظل وجود منطقة تجارة حرة عربية كبرى تمنح ميزة التعريفة الصفرية للمنتجات عربية المنشأ، وتماشياً مع التوجه العالمي نحو تخفيض وقت وتكلفة المبادلات التجارية، تم اعتماد ملحق تسهيل التجارة كملحق مكمل للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة

[1] تواتي بن علي، فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية. مجلة الباحث(06)، 2008، ص185-199.

المرجع نفسه.

العربية الكبرى، ليكون بمثابة إطار للتعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال تسهيل التجارة ومن ناحية أخرى أداة لدفع الدول العربية غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية لتطبيق الممارسات المعمول بها دولياً في هذا المجال.[1]

الفرع الأول: ملحق تسهيل التجارة في إطار تعاون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير أدبيات التكامل الاقتصادي العربي إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الركيزة الأساسية لحركة التجارة العربية البينية التي منحت السلع عربية المنشأ ميزة التعرفة الصفرية، إضافة إلى استكمال أركان المنطقة بإدماج العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالعمل التجاري سعياً لتحرير التجارة السلعية على النحو الذي يسمح بمزيد من تدفق السلع بين الدول العربية، كما انطلقت المفاوضات لإقامة اتحاد جمركي عربي استكمالاً لمسار التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية الأمر الذي يتطلب السعي نحو إزالة القيود غير الجمركية وتقليل وقت وتكلفة التجارة بين الدول العربية وكذلك تحقيق التقارب بين السياسات التجارية، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين الدول العربية في البنية التحتية والتكنولوجية وكذلك في مدى الجاهزية التشريعية لتطوير منظومة التجارة.

وفي سبيل تحقيق مزيد من التقارب بين منظومة الأداء الجمركي في الدول العربية، تم التفاوض على ملحق لتسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي سيكون معني بتحقيق الشفافية اللازمة لأصحاب المصلحة، والحد من التأخير في وقت المبادلات التجارية وتقليل التكاليف غير الضرورية. كما أنه سيمنح مزيد من التعاون بين الإدارات الجمركية بما يعزز حجم من المبادلات التجارية، وبما يكون عامل جذب الاستثمارات ويدعم النمو ويخلق الوظائف[2] .

يمكن لتدابير تسهيل التجارة أن تفيد بشكل أكبر البلدان النامية، حيث تتطلب الصادرات من البلدان النامية ما يقرب من ضعف هذا العدد من الوثائق وستة أضعاف عدد التوقيعات، ومن شأن وجود إطار إقليمي لتسهيل التجارة العمل على تلك العوائق لتقليصها أو الحد منها، وعلى المستوى الكلي، تنظر إلى التأثيرات الإيجابية على البيئة التجارية[3]، فكل يوم إضافي مطلوب للسلع الجاهزة للاستيراد أو التصدير يقلل من التجارة بنحو 4.5 في المائة، لذا فإن الإصلاحات التي تلتزم بها الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي تنعكس على تحسن مستويات التجارة بشكل مباشر، وعلى مستوى أصحاب المصلحة، فإن سهولة الإجراءات الجمركية وخفض الوقت والتكلفة سيشجع المصدرين إرسال المزيد من

[1] المرجع نفسه.

[2] بهجت أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ضرورة سرعة الانتهاء من إعداد الاتفاقية الجديدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، آراء حول الخليج(171)، 2022، ص17-24.

[3] The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation. STATISTICS. (2020).

المنتجات من وإلى الخارج، لذا يعد ملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة نحو تحقيق التقارب التنظيمي والإجرائي بين الدول العربية في المعاملات الجمركية والتي بدورها ستنعكس على انسياب حركة التجارة، إذا ما تحققت المعايير والضوابط المدرجة في هذا الملحق، خاصة كون الملحق يعد مشابه إلى حد كبير مع الاتفاقية الدولية، ويعد أداة لدمج الدول غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية في منظومة المعايير الدولية الحاكمة للعمل الجمركي والتجاري، مما ينعكس على قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات وزيادة معدلات التبادل التجاري والدخول إلى الأسواق

الفرع الثاني: انعكاسات التعاون على تعزيز التبادل العربي لتسهيل التجارة

مازالت الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تحول دون تدفق تجارتها، فمازالت المعابر الحدودية في حاجة لتحديث منظومتها الجمركية ومكينة للإجراءات واستخدام البيانات والمعلومات في الموانئ والمطارات والإفراط في عدد الوثائق المطلوبة في عمليات الإستيراد والتصدير، والافتقار إلى الشفافية في التشريعات الحاكمة للتجارة، وكذلك عدم تطبيق اساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة، وضعف خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات النقل وخدمات المالية، والخدمات المهنية.

وعليه تسعى الحكومات العربية لتطوير قدرة المؤسسات الحكومية والجمركية منها لتحسين بيئة الأعمال، من خلال الالتزام بتطبيق معايير تسهيل التجارة التي تهدف في الأساس إلى تقليل تكلفة التجارة والوقت المستغرق في عملية الاستيراد والتصدير، وكذلك تحسين التعاون بين الإدارات الجمركية على المستوى الدولي والإقليمي ففي حال التنفيذ الكامل لتدابير تسهيل التجارة، يمكن تقليل زمن الاستيراد بأكثر من نصف يوم (تخفيض بنسبة 47 في المائة) ومن زمن التصدير لمدة يومين تقريباً تخفيض 91 في المائة.

تقدر منظمة التجارة العالمية أن الفترة من 2015–2030 قد تشهد زيادة في نمو الصادرات العالمية بنسبة 2.7 في المائة سنويًا ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 0.05 في المائة سنويًا، لذا أكدت العديد من الدراسات أن الوفورات الناجمة عن تسهيل التجارة تفوق تلك الناجمة عن تحرير التجارة، فتسهيل التجارة يؤدي إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار وتعزيز التجارة وخلق فرص العمل وزيادة رفاهية الأفراد.[1]

[1] منى الجرف، محسن الهلال، احمد غنيم، وعادل الجبيري، القطاعات الخدمية وسياسة التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2012، ص42.

المبحث الثاني: تحليل التجارة الخارجية العربية في ظل الاتفاقيات الإقليمية

ساهمت الاتفاقيات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية من خلال تقليص الحواجز الجمركية وتحفيز التكامل الاقتصادي، إلا أنها لا تزال دون المستوى المأمول نتيجة ضعف التنوع الإنتاجي وتكرار الهياكل الاقتصادية بين الدول.

المطلب الأول: التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2023 ما قيمته 2.194 مليار دولار مقارنة 2.411 مليار دولار عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت نحو 9 في المائة عن العام السابق حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية انخفاضاً نسبياً، فالصادرات العربية الإجمالية انخفضت لتصل إلى قيمة 1.228 مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 1.441.4 مليار دولار في عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 14.8 في المائة، كما شهدت أداءات الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 969.7 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض 0.4 في المائة.

الفرع الأول: أداء التجارة الخارجية السلعية(2023-2019)

شهد أداء التجارة الخارجية السلعية خلال الفترة 2019-2023 تقلبات ملحوظة تأثرت بالظروف الاقتصادية العالمية، خاصة جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية.

أولا: أداء التجارة الخارجية السلعية: استمر الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2023 في محاولات التعافي من تتابع الصدمات المتلاحقة والتي انعكست على أدائه وعلى نسب النمو، وأدت إلى مزيد من الاضطرابات في كافة القطاعات الاقتصادية وعلى الرغم من انحسار موجات التضخم استجابة لرفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة الذي صاحبه انخفاض في أسعار السلع الأولية وأسعار الطاقة، فقد شهدت معدلات التبادل التجاري العالمي تباطؤاً مدفوعاً بانخفاض الطلب العالمي، والذي جاء كنتيجة لارتباك سلاسل الإمداد العالمية التي خلقت مخاطر جديدة وتكاليف إضافية لحركة التجارة حيث تسببت أزمة الملاحة في البحر الأحمر في تراجع أداء قطاع التجارة السلعية على وجه الخصوص، وذلك نظرا لكونه طريق بحري محوري للتجارة الدولية مما أدى إلى زيادة في تكاليف التجارة والتشتت الجغرافي والميل نحو التجارة مع البلدان المتجاورة من الناحية الجغرافية.

شهدت التجارة العالمية نمواً يعد الأبطأ منذ خمسين عام حيث حقق 1.07 في المائة، بمستوى بلغ حوالي 33 تريليون دولار مقارنة بحوالي 32 تريليون دولار أمريكي لعام 2022 مقابل 22 تريليون دولار في عام 2021، حيث شهدت تجارة السلع ارتفاعاً بنحو 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2023 بنسبة 0.3 في المائة كما زادت التجارة في الخدمات بنحو 500 مليار دولار وبنسبة 7 في المائة خلال نفس الفترة كونها الأكثر مرونة.

أدى استمرار حالة الارتباك وعدم اليقين إلى تباطؤ حركة التجارة العالمية، حيث شهدت معظم المناطق نمواً تجارياً سلبياً، وكانت الدول العربية الأكثر تأثراً، حيث أثرت الحرب على غزة في حركة التجارة العربية بشكل كبير، خاصة في ظل المخاطر الأمنية في البحر الأحمر وتأثيرها على تكاليف التجارة والشحن حيث يمر نحو من 12 إلى 15 في المائة من التجارة العالمية عبر قناة السويس، وقد تباين ذلك التأثير على الدول العربية حيث شهدت اقتصادات الدول النفطية نمواً محدوداً نتيجة استقرار أسعار النفط عالمياً، كما أن النشاط غير النفطي أصبح مساهم رئيس في النمو مع استمرار البلدان في اتباع خطط تنويع النمو بينما ظلت اقتصادات الدول المستوردة للنفط تعاني ضغوطا مالية متزايدة مع تآكل مدفوعات الفائدة المرتفعة والديون لتوفير النفط والغذاء على حد سواء.

نتيجة للاتجاه السلبي للتجارة الدولية في عام 2023 الذي جاء نتيجة لضعف الطلب العالمي، إلا أنه من المرجح أن تنحسر هذه الاتجاهات في عام 2024 حيث توقع الخبراء انتعاش في حركة التجارة بفعل حزم التحفيز الاقتصادي وتراجع الضغوط التضخمية وهو ما سيسمح للدخل الحقيقي بالنمو مرة أخرى لاسيما في الاقتصادات المتقدمة، ما يوفر دفعة لاستهلاك السلع المصنعة التي من المفترض أن تخفف من حدة التراجع في حركة التجارة العالمية خاصة في ظل تطوير قطاعات جديدة لا سيما في مجال تصنيع الطاقات المتجددة والبطاريات والسيارات الكهربائية ونمو التكنولوجيا الفائقة في العديد من الصناعات، لذا توقع صندوق النقد الدولي أن يشهد حجم تجارة السلع العالمية نموا بنسبة 26 في المائة في عام 2024 ونموا بنسبة 33 في المائة في عام 2025.

أما عن التجارة الخارجية للدول العربية فقد شهدت تراجعاً في ظل تراجع أسعار النفط، وكذلك تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي في ظل تشديد السياسة المالية بمعظم دول العالم وفي ضوء ذلك انخفضت الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2023 لتبلغ نحو 1.228 مليار دولار مقارنة بنحو 1441.4 مليار دولار في عام 2022 بنسبة تراجع بلغت 14.8 في المائة، وقد أدى هذا الانخفاض إلى تراجع وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.2 في المائة في عام 2023 مقابل 5.8 في المائة خلال عام 2022.

كما شهدت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً بنحو 0.4 في المائة لتبلغ 966 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 969.7 مليار دولار خلال عام 2022، وبارتفاع ضئيل في وزن الواردات الإجمالية العربية من إجمالي الواردات العالمية لتبلغ 4 في المائة مقارنة بنسبة 3.8 في المائة عن عام 2022.

الجدول رقم (02،02): يبين أداء التجارة السلعية خلال الفترة (2019-2023):[1]

التعيين		صادرات الدول العربية	واردات الدول العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية	وزن لصادرات العربية في الصادرات العالمية	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية
القيمة مقدرة ب(مليار دولار أمريكي)	2019	1.017.2	859.3	19.018.3	19.343.00	5.3	4.4
	2020	759.8	756.6	17.653.0	17.879.8	4.3	4.2
	2021	1.0881	840.7	22.319.1	22.594.2	4.9	3.7
	2022	1.441.4	969.7	24.917.6	27.700.0	5.8	3.8
	2023	1.228.0	966.0	23.783.6	24.234.7	5.2	4.0
معدل التغير السنوي (%)	2019	6.5-	4.2	2.3-	2.3-		
	2020	25.3-	12.0-	7.2-	7.6-		
	2021	43.2	11.1	26.4	26.4		
	2022	32.5	15.4	11.6	13.7		
	2023	14.8-	0.4-	4.6-	5.7-		
معدل التغير السنوي (%)	(2019 - 2023)	4.8	3.0	5.7	5.8		

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2023 فقد شهدت الصادرات السلعية لكل الدول العربية انخفاضًا باستثناء كل من المغرب وموريتانيا تونس وسورية والصومال، حيث سجلت الصومال أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2023 لتسجل نحو642 مليون دولار بنسبة تغير 49.2 في المائة، وقد جاءت سوريا كثاني أكبر نسبة ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2023 لتسجل نحو 1.6مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت 25.6 في المائة وذلك في ظل التحسن النسبي في الأوضاع الداخلية بسوريا، وجاءت هذه الزيادة بشكل رئيسي من مادة الفوسفات والألبسة وتوابعها والأحذية والأدوية والمنتجات العطرية وبعض المنتجات الزراعية وكذلك

[1] - تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي

صادرات الخضار واليانسون والأحجار والرمال والحصويات ومشتقاتها والأحجار ومصنوعاتها، كما ارتفعت صادرات تونس بنسبة 7.8 في المائة وموريتانيا بنسبة 6.3 في المائة، في حين ارتفعت صادرات المغرب بنحو 0.6 في المائة بينما سجلت باقي الدول العربية انخفاضًا في صادراتها حيث سجلت لبنان النسبة الأكبر انخفاضًا بنحو 29.5 في المائة، وتليها قطر بنسبة 25.4 في المائة، والسعودية بنحو 22.2 في المائة، والبحرين بنحو 21.3 في المائة، والقفر بنحو19.4 في المائة ومصر بنحو، 19.3 في المائة بينما تراجعت في الأردن والإمارات والجزائر وجيبوتي والسودان والعراق وعمان وفلسطين والكويت وليبيا بنسب تراوحت بين 1.1 في المائة و16 في المائة، حيث من الواضح أن تراجع الصادرات النفطية كانت السبب الرئيسي في تراجع إجمالي الصادرات الخارجية لتلك الدول باستثناء لبنان، والتي زادت الحرب الإسرائيلية على غزة من معاناته، ببنما سجلت اليمن أقل انخفاضا في حجم صادراتها بنحو 0.8 في المائة عام 2023.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2023 فقد شهدت الواردات في الدول العربية انخفاضًا بنحو 0.4 في المائة مقارنة بالعام السابق، وقد حققت أربعة عشر دولة عربية تراجعًا في حجم واردتها، وكانت السودان في مقدمة الدول التي تراجعت قيمة واردتها وذلك بنحو 33 في المائة، تليها ليبيا بنسبة تراجع بلغت نحو 30.7 في المائة، ولبنان بنسبة تراجع بلغت 21.6 في المائة والذي تعد الواردات النفطية الشق الأكبر منها، فيما ارتفعت واردات ثمانية دول عربية عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث جاءت اليمن في المرتبة الأولى بنسبة ارتفاع بلغت 22.5 في المائة تلتها سوريا بنسبة ارتفاع بلغت 14.2 في المائة وفي السعودية بنسبة 9 في المائة، والجزائر بنسبة 7.1 في المائة.[1]

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (01،): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية عام (2023-2022) الصادرات[1]

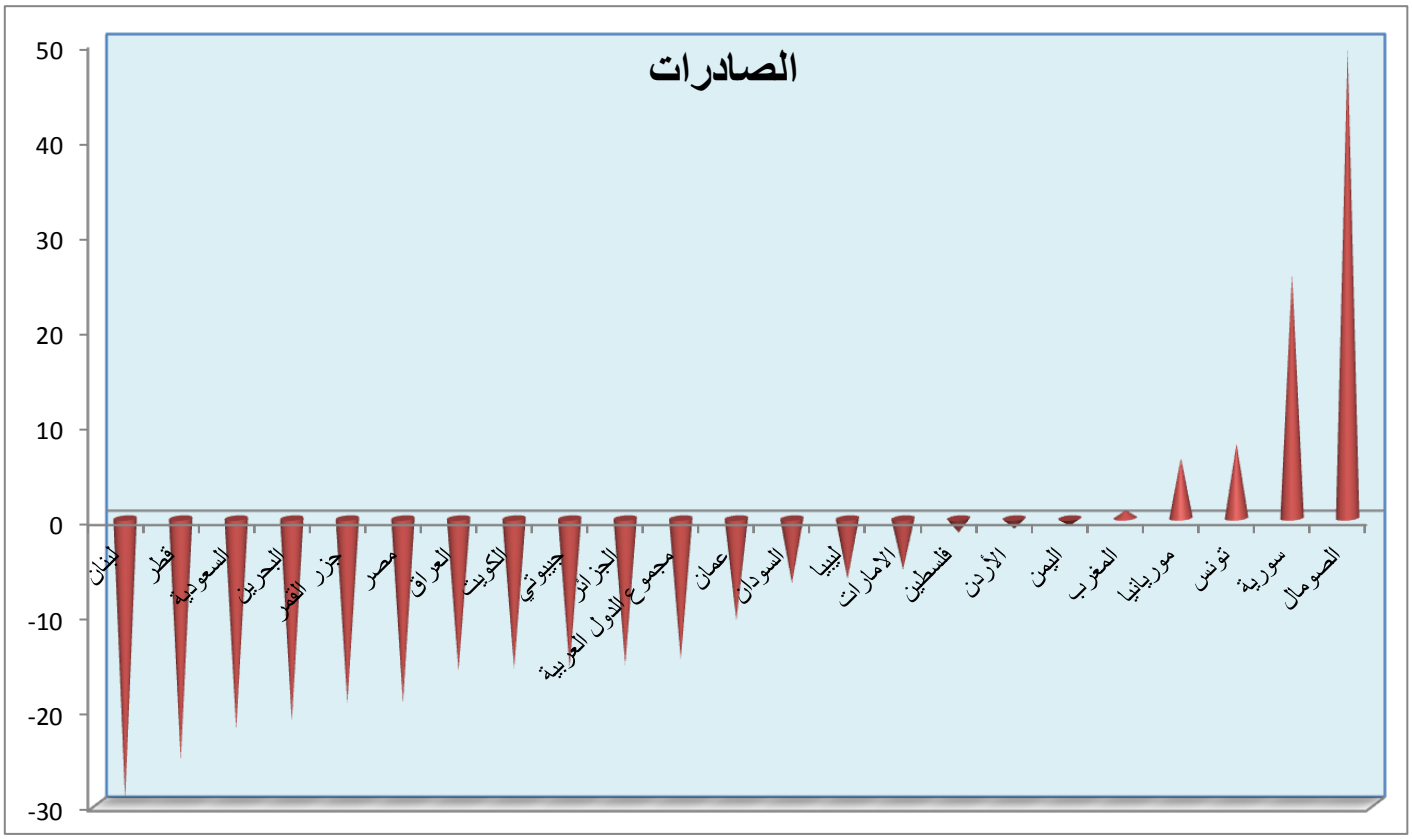

[1]تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (02): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية عام (2023-2022)- الواردات[1]

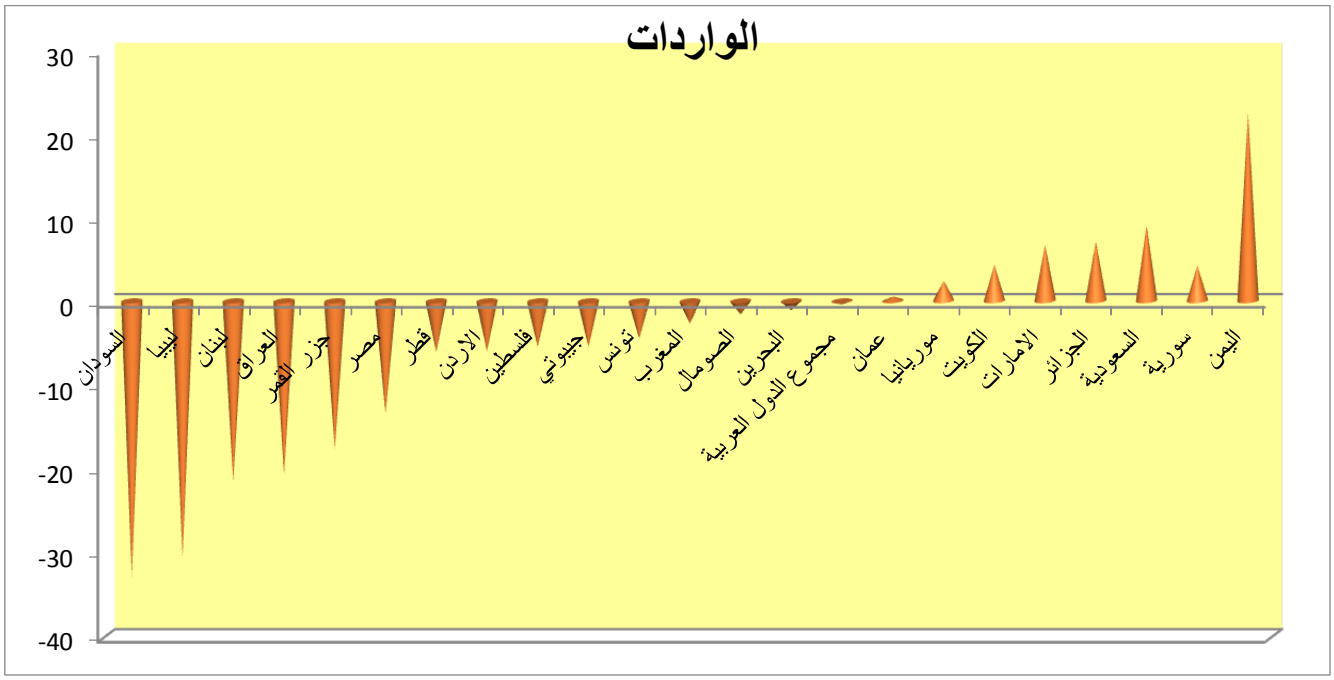

الفرع الثاني: اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية(2023-2019)

ألقت الأزمات الجيوسياسية بظلالها على حركة التجارة العربية، فمازالت حالة عدم الاستقرار تسيطر على مناخ التجارة العالمي، والتي صاحبها تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين، حيث مازالت مجموعة دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2023 بنسبة 43.9 في المائة على الرغم من انخفاضها عن العام السابق الذي سجل بنسبة 45.4 في المائة منها 5.9 في المائة لليابان 9.1 في المائة للهند، والصين بنسبة 12.6 في المائة وباقي دول آسيا 16.3 في المائة، حيث مازالت آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط وهذا أمر طبيعي لكون الصين والهند في طليعة الدول المستوردة للنفط في العالم بصفة عامة ومن الدول العربية بصفة خاصة، في حين ارتفعت الصادرات العربية البينية لتسجل نحو 9.9 في المائة مقارنة بنحو 8.9 في المائة عام 2022.

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

كما تراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية من نحو 10.2 في المائة في عام 2022 إلى 10 في المائة في عام 2023 نتيجة تراجع الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 16.3 في المائة بين عامي 2022 و2023 كذلك انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات العربية لتسجل نحو 3.4 في المائة مقارنة بنسبة 4 في المائة عام 2022، بينما اتجه إلى باقي دول العالم ما نسبته 32.8 في المائة من الصادرات العربية في عام 2023 مقارنة بنسبة 31.5 في المائة العام السابق.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2023، حيث شهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية تغيرات ملحوظة، فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 19.6 في المائة بتراجع محدود عن العام السابق الذي سجل 20 في المائة، كما انخفضت حصة الدول العربية لتبلغ 12.1 في المائة مقارنة بنسبة 13.5 في العام السابق، واستمرت آسيا تشكل أعلى مصدر للدول العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 31.8 في المائة مقارنة بنحو 32.3 في المائة العام السابق، حيث استأثرت الصين بحوالي 14.7 في المائة وباقي دول آسيا متضمنة اليابان والهند بنحو 17.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية.

أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 8 في المائة، مقارنة بنحو 9.7 في المائة العام السابق، بينما سجلت مقارنة بنسبة 56.4 في المائة عام 2022، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول لتسجل 27.7 بالمائة لعام 2023 حيث ارتفعت حصة الواردات السلعية العربية من باقي دول العالم ارتفاعاً تبلغ نسبته 28.5 في المائة مقارنة بنسبة 24.4 في المائة في عام 2022.[1]

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (02،02): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2023[1]

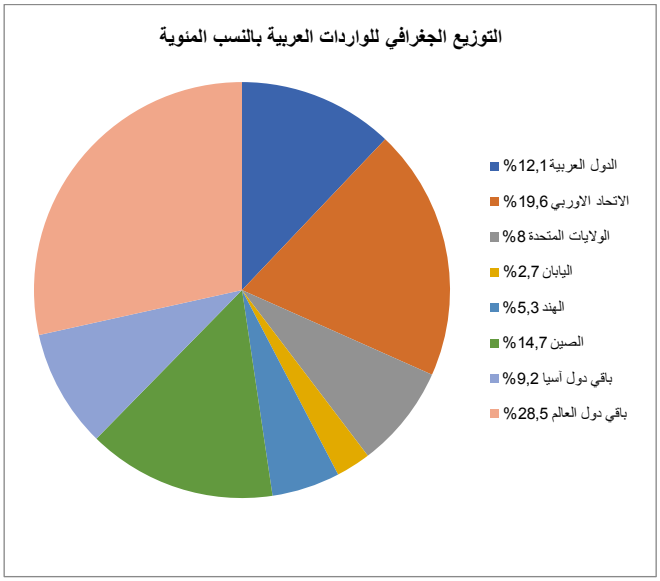

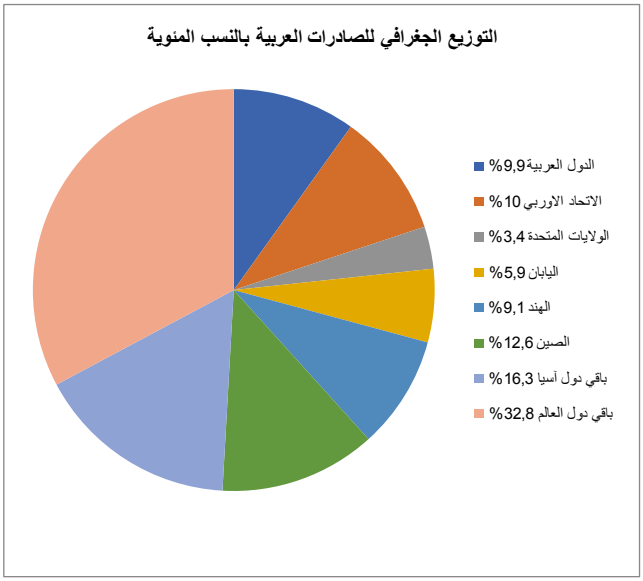

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية(2019-2023)

أولا: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية: مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية كما هو الحال في السنوات الماضية على الرغم من انخفاضها في عام 2023 لتسجل نحو 62.9 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 66.4 في المائة عام 2022، فيما بلغت حصة الصادرات من المصنوعات نسبة 27 في المائة، فيما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل نحو 7.7 في عام 2023 مقارنة 7.9 في عام 2022، بينما شهدت السلع غير المصنفة مقارنة بنسبة 22.2 في العام السابق، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 17.1 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2023 بارتفاع عما كانت عليه بنحو 15.6 في المائة في العام السابق، كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتصل إلى 7.6 في المائة عام 2023 مقارنة بنحو 6.4 في المائة عام 2022، في حين سجلت المواد الكيماوية انخفاضاً ملحوظا حيث حققت نسبة 9.7 في المائة عام 2023 مقارنة بحوالي 12.2 في عام 2022، كما شهدت حصة الوقود والمعادن انخفاضاً حيث سجلت نسبة بنحو 14.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 15.6 في المائة عام 2022، كما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل 20 في المائة في عام 2023 مقارنة بنحو 25.4 في المائة في عام 2023.

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (02،03): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2023[1]

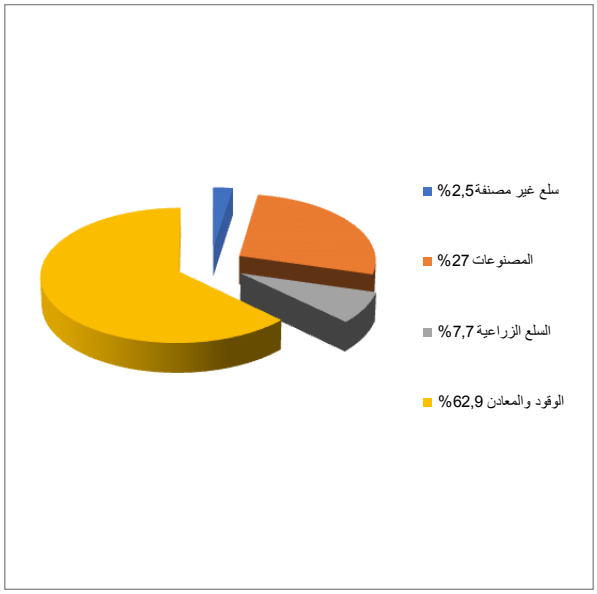

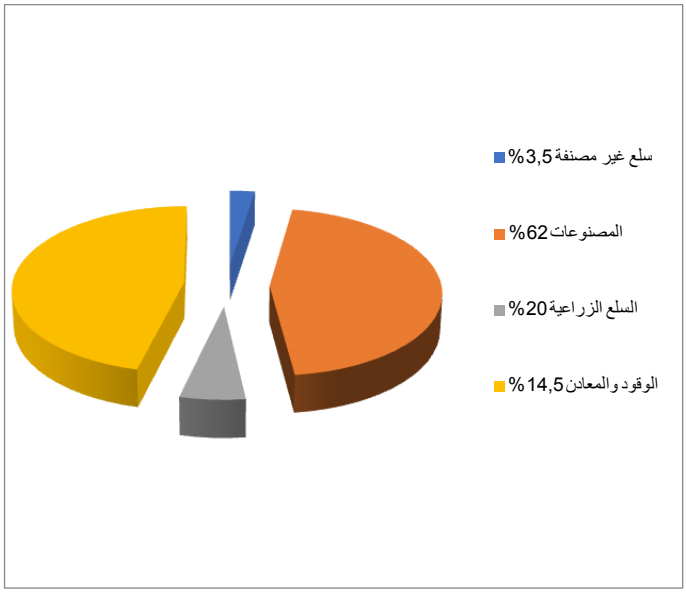

ثانيا: تنافسية الصادرات السلعية العربية: تعتبر التجارة الخارجية هي قاطرة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول العربية في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير لها على العالم الخارجي ومن ثم زيادة نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ومن جانب آخر تعد التجارة الخارجية مرآة لواقع الاقتصاد في أي دولة إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تتفق عليه كل الأدبيات الاقتصادية وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي، وتعد أحد أهم محاور تنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها.[2]

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

[2] **مؤشر التنوع Diversification Index** والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة في إجمالي صادراتها. عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و 1. بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى والعكس صحيح.

مازالت صادرات الدول العربية لم تصل إلى المستوى المأمول في نتائج مؤشرات التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلي انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، فمازالت الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية، بالرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية، إلا أنها مازالت تعاني من بعض العقبات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية لتلك الصناعات، وعوامل أخرى عديدة تحد من محاولات دعم الصناعات المحلية ومنها تفاقم مديونيات الدول العربية واستمرار المشاكل الجيوسياسية ومخاطر الاستثمار والأزمات الاقتصادية العالمية المتوالية، لذا تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية.

شهد أداء الدول العربية تراجعاً بين عامي 2018 و2022 فيما يتعلق بمؤشر التنوع للصادرات حيث انخفضت متوسط قيمة المؤشر للدول العربية من 0.720 إلى 0.712 نتيجة تراجعه في نحو 13 دولة بينما ارتفع في 8 دول أخرى وكانت قيمة المؤشر في 7 دول عربية أقل من متوسط دول العالم (0.687) لعام2023.

كما شهد أداء الدول العربية في مؤشر التركز تراجعاً أيضاً خلال ذات الفترة حيث انخفض متوسط قيم 2022 المؤشر من 0.402 إلى 0.395 بين عامي 2018 وحيث تراجع في 9 دول عربية بينما ارتفع في باقي الدول، وبلغ عدد الدول العربية 9 دول والتي يقل قيمة المؤشر لها عن متوسط (0.953) في عام 2023.

الجدول رقم (03،02): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2018			2022		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	207	0.214	0.644	214	0.239	0.671
الإمارات	258	0.248	0.524	257	0.303	0.542
البحرين	216	0.336	0.703	220	0.359	0.719

مؤشر التركز Concentration Index ويعرف بمؤشر هيرفندال هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات و الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و 1 وتشير القيم الأقل للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

تونس	218	0.141	0.535	218	0.137	0.512
الجزائر	122	0.478	0.807	121	0.508	0.774
جيبوتي	190	0.144	0.588	188	0.145	0.578
السعودية	245	0.597	0.764	252	0.600	0.755
السودان	97	0.364	0.830	90	0.322	0.823
سورية	207	0.157	0.649	217	0.137	0.642
الصومال	35	0.451	0.789	31	0.543	0.781
العراق	151	0.944	0.877	194	0.907	0.864
عمان	232	0.415	0.690	229	0.336	0.683
قطر	199	0.463	0.782	210	0.506	0.757
جزرالقمر	9	0.675	0.812	22	0.484	0.761
الكويت	226	0.667	0.788	216	0.647	0.802
لبنان	225	0.119	0.640	223	0.129	0.646
فلسطين	83	0.849	0.807	86	0.792	0.824
مصر	238	0.145	0.750	232	0.176	0.557
المغرب	236	0.182	0.688	235	0.211	0.693
موريتانيا	86	0.370	0.862	85	0.457	0.890
اليمن	113	0.485	0.753	129	0.367	0.704
ماليزيا	253	0.217	0.437	253	0.253	0.451
سنغافورة	252	0.237	0.469	252	0.265	0.489
كوريا	249	0.198	0.431	245	0.192	0.438

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

الشكل رقم (02،04): مؤشرات التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2018 و2022[1]

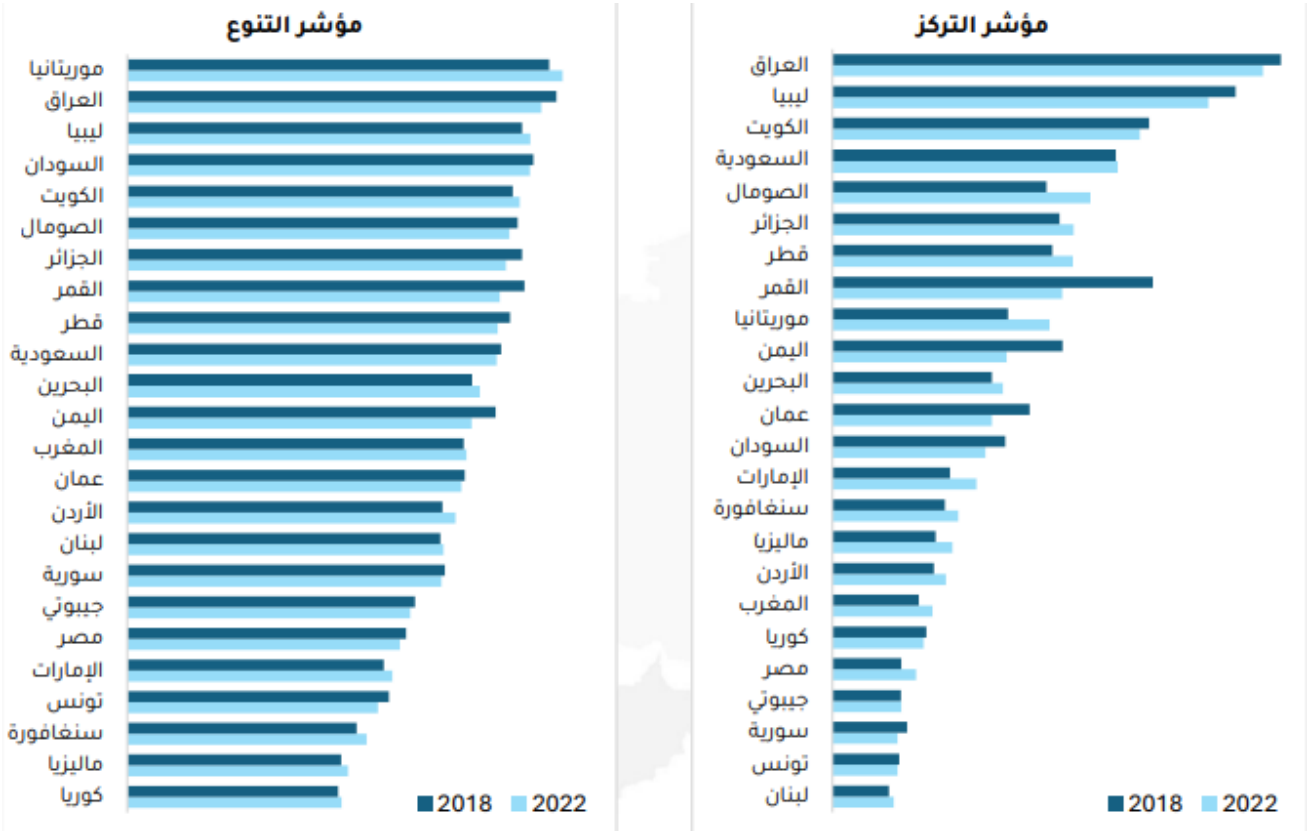

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

أما عن أداء الدول العربية منفردة، فيلاحظ تباين أداء الدول العربية في مؤشر التركز فقد سجلت العراق أعلى درجة من التركز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.907 في عام 2022 ولكن بتراجع عن عام 2018 الذي سجلت فيه 0.944، وتليها ليبيا بقيمة تركز 0.792 بتحسن عن عام 2018 الذي سجلت فيه قيمة بنحو 0.849 وتليها الكويت التي سجلت 0.647 ثم السعودية التي سجلت 0.600 تليها الصومال بقيمة 0.543، تليها الجزائر بنحو 0.508. ثم قطر بنحو 0.506 فيما حققت سوريا وتونس ولبنان أفضل أداء في مؤشر التركز وذلك بقيم بلغت 0.137 و0.137 0.1299 على الترتيب، وقد سجلت 9 دول تحسناً في مؤشر التركز في عام 2022 مقارنة بعام 2018.

وفيما يتعلق بقيمة مؤشر التنوع في الدول العربية مازال أداء الدول العربية متواضع في هذا المؤشر نتيجة لكون البترول والمواد الأولية تسيطر على صادرات الدول العربية، وكانت تونس الأفضل في هذا المؤشر حيث حققت قيمة بنحو 0.512 تليها الإمارات بقيمة 0.542 ومصر بقيمة 0.557 ويلاحظ أن تلك الدول سعت لتنويع صادراتها لذا شهد هذا

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

المؤشر تطور خلال الأعوام السابقة، وقد سجلت موريتانيا الأقل تنوعاً في هذا المؤشر بقيمة 0.890 وتليها العراق بقيمة 0.846 وهو ما يعكس تفاوت الدول العربية في جهودها لتنويع صادراتها، وقد شهدت 13 دولة عربية تحسناً في درجة تنوع صادراتها بين عامي 2018 و2022.

المطلب الثاني: التجارة البينية السلعية العربية

تراجع متوسط قيمة التجارة السلعية البينية في الدول العربية خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، لتسجل نحو 119.2 مليار دولار في عام 2023 مقارنة مع نحو 129.4 مليار دولار في عام 2022، حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية انخفاضاً خلال عام 2023 بنسب بلغت 5.1 بالمائة و10.6 بالمائة، ليصل كل منهما الى 121.2 مليار دولار و117.3 مليار دولار على الترتيب.

الجدول رقم (02،04): تراجع التجارة البينية (2019-2023)[1]

البنود	القيمة (مليار دولار امريكي)					معدل التغيير السنوي (%)					معدل التغيير السنوي (219-2023)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023	
متوسط التجارة البينية العربية	113.0	96.9	14.0	129.4	119.2	0.4	-14.3	17.7	13.6	-7.9	1.4
الصادرات البينية العربية	112.9	99.4	115.9	127.7	121.2	0.7	-12.0	16.6	10.2	-5.1	1.8
الواردات البينية العربية	113.1	94.4	112.1	131.2	117.3	0.01	-16.6	18.8	17.0	-10.6	0.9

المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD

الفرع الأول: أداء التجارة البينية السلعية(2019-2023)

على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراجعت قيمة الصادرات السلعية البينية خلال عام 2023 لاثني عشر دولة عربية، بنسب تفاوتت ما بين نحو 1.1 بالمائة في الإمارات إلى 56.5 في المائة في لبنان، وذلك مقارنة بعام 2022

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

في حين ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية العربية في باقي الدول بنسب تراوحت بين حوالي 4.4 في المائة في تونس والمغرب، و32.7 في المائة في جيبوتي خلال عام2023 بالمقارنة مع عام 2022.

أما قيمة الواردات السلعية البينية فقد كان التراجع فيها بنسبة أكبر من الصادرات خلال عام 2023، حيث تراجعت في ثلاثة عشر دولة بنسب تراوحت بين حوالي 1.5 بالمائة في سوريا، و44.6 بالمائة في لبنان، وذلك بالمقارنة مع عام 2022. ومن بين الدول التي شهدت تراجع واضح في الواردات السلعية البينية لبنان والسودان والكويت وعُمان والجزائر ومصر والمغرب في المقابل ارتفعت قيمة الواردات السلعية البينية في بقية الدول العربية بنسب تباينت بين 10.1 في المائة في البحرين، و45.2 بالمائة في موريتانيا، وذلك خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022.[1]

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية(2023-2019)

على الرغم من تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية العربية بين عامي 2022 2023 إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية قد ارتفعت من 8.9 بالمائة في عام 2022 إلى 9.9 بالمائة خلال عام 2023، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة أكبر من التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية للدول العربية.

أما على مستوى الدول العربية فرادى فقد تباينت الدول العربية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2023، حيث تراوحت النسبة بين 0.2 في المائة في موريتانيا بينما بلغت أعلى نسبة في الصومال بنحو 69.6 في المائة وبصفة عامة، جاءت حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية أقل من المتوسط (19.4) في المائة) في نحو أربعة عشر دولة بينما تخطت المتوسط في كل من البحرين واليمن ولبنان ومصر والأردن وسورية والسودان والصومال، وكان أكبر نمو في حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية العربية بين عامي 2022 و2023 من نصيب مصر بنحو 8.4 نقاط مئوية، بينما أكبر تراجع كان بنحو 16.4 نقطة مئوية في لبنان.

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (05،02): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية 2023[1]

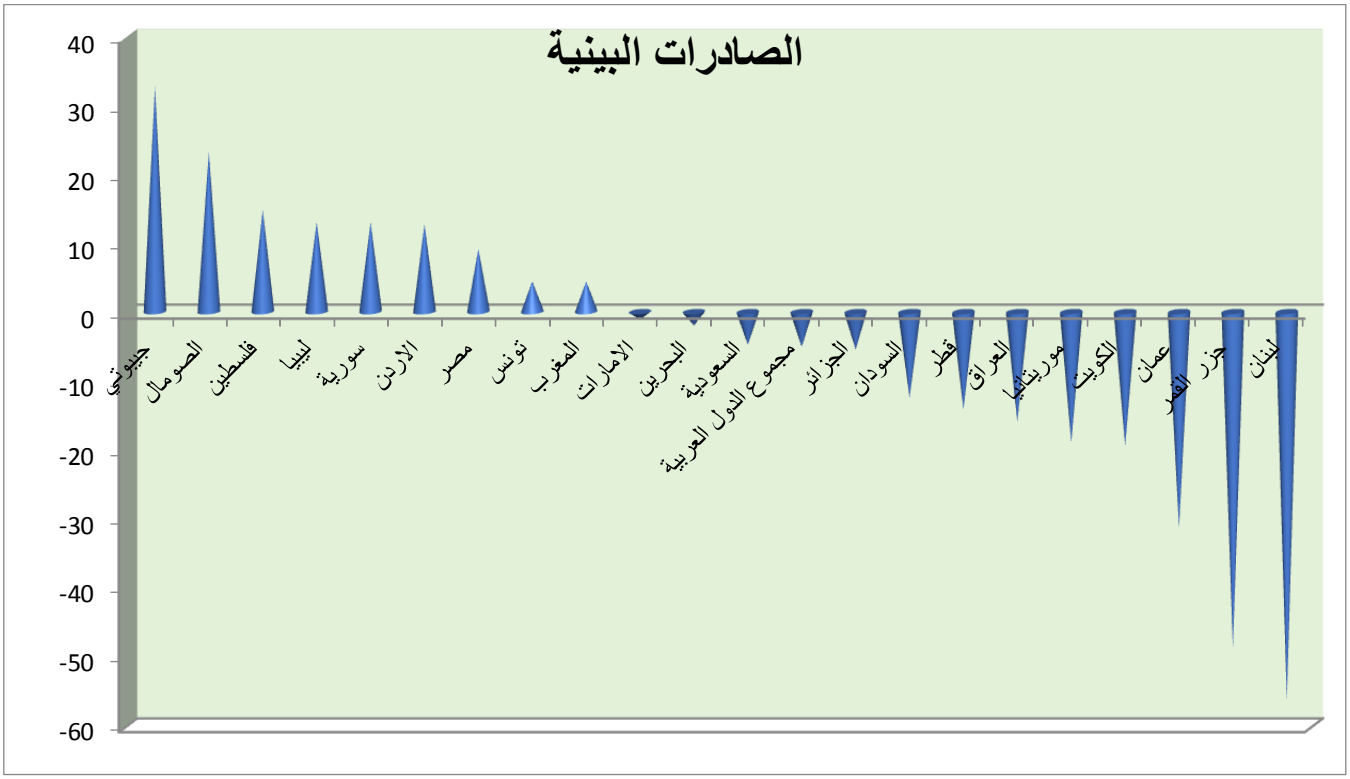

[1]تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (02،05): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية 2023 (الواردات البينية)[1]

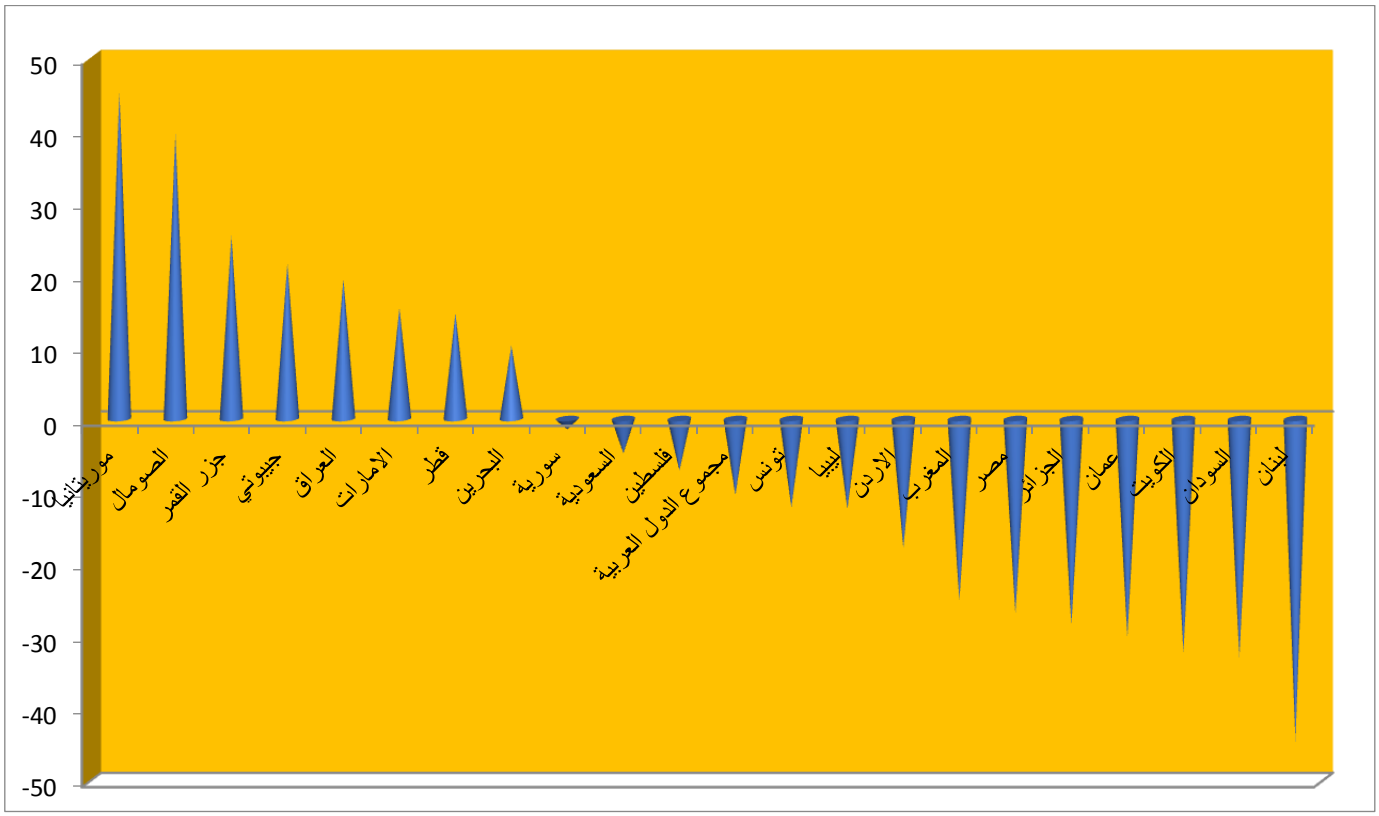

[1]تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الواردات السلعية البينية في إجمالي الواردات السلعية العربية خلال عام 2023، فقد شهدت تراجعاً من حوالي 13.5 في المائة خلال عام 2022 إلى نحو 12.1 في المائة خلال عام 2023 في ضوء تراجع قيمة الواردات السلعية البينية بشكل فاق التراجع في إجمالي الواردات السلعية في هذا العام.

وبالنظر إلى الدول العربية فرادى خلال عام 2023، فقد حققت خمسة عشر دولة عربية، نسباً أقل من المتوسط البالغ حوالي 16.9 بالمائة، في المقابل سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة أعلى من المتوسط وبصفة عامة تراوحت نسبة المساهمة بين 6.4 في المائة في الجزائر وبين 44.7 في المائة في الصومال، وكانت الصومال قد حققت أعلى نمو في حصة الواردات السلعية البينية من إجمالي الواردات السلعية في عام 2023، في حين كان أكبر تراجع من نصيب عمان.

على الجانب الآخر ساهمت كل من السعودية والإمارات ومصر وقطر بما يقرب من 72 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية البينية العربية المحققة في عام 2023، حيث بلغت مساهمة كل من السعودية والإمارات نحو 26.9 في المائة

وساهمت مصر بنحو 11.2 في المائة بينما بلغت مساهمة قطر نحو 6.7 في المائة، وقد بلغت مساهمة هذه الدول الأربع نحو 53.8 في المائة في إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في ذات العام، وكانت أكبر مساهمة للإمارات بنحو 23.8 في المائة، وساهمت السعودية بنحو 17.2 في المائة، وبلغت مساهمة مصر نحو 10.6 في المائة.

وساهمت عمان والأردن والكويت والعراق مجتمعة بنحو 22.3 في المائة من إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في عام 2023.[1]

الجدول رقم (02،05): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية2019-2023

النسب	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	11.1	13.1	10.6	8.9	9.9
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	13.2	12.5	13.3	13.5	12.1
المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD					

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية وإجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية(2019-2023)

شهد هيكل التجارة السلعية البينية العربية تراجع حصة كل من مجموعة السلع الزراعية ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في عام 2023 نحو 54.3 في المائة عام 2023.

الشكل رقم (06،02): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023[1]

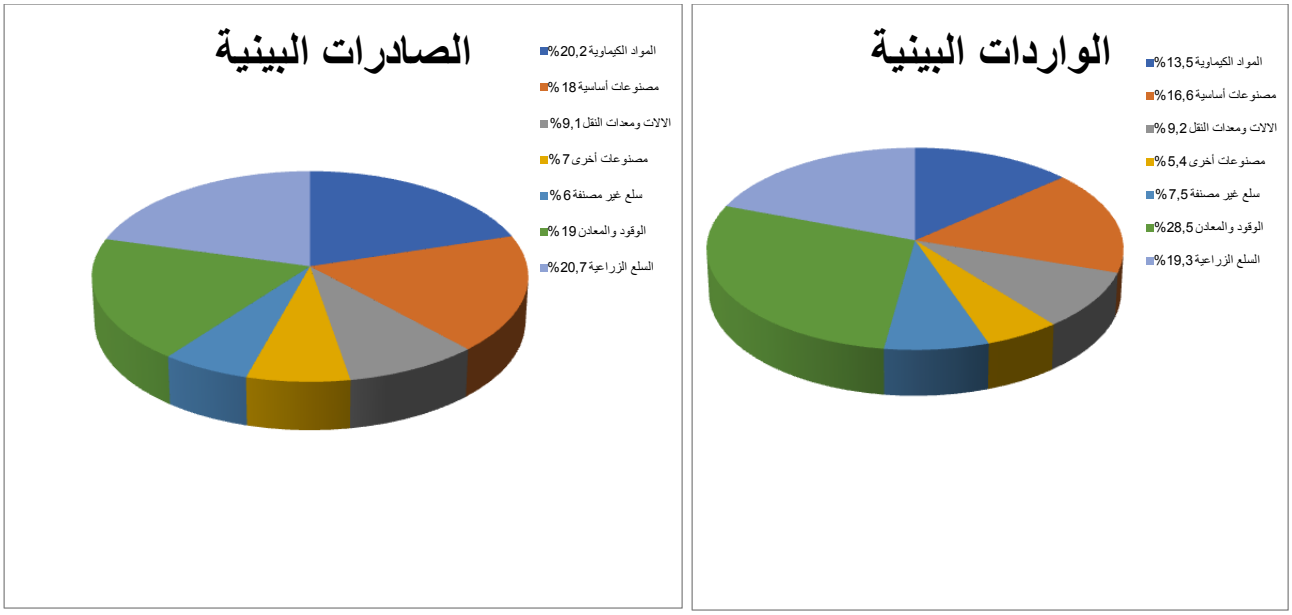

لتسجل حوالي 20.7 بالمائة و19 بالمائة، على الترتيب مقابل 21.3 في المائة و20.7 في المائة في عام 2022، في المقابل ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 53.7 في المائة عام 2022 بسبب تطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات أما خلال عام 2023 فقد تراجعت حصة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية لتبلغ نحو 18 في المائة و9.1 في المائة مقابل 18.9 في المائة و9.3 على الترتيب في عام 2022، في حين ارتفعت حصة المواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 20.2 بالمائة و7 في المائة مقابل 19 في المائة و6.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2022.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية لا يختلف عن هيكل الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

أولا: التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية: على مستوى التجمعات العربية خلال عام 2023، فتشير البيانات إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية في كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما ارتفعت في منطقة اتحاد دول المغرب العربي، حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 5.2 في المائة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 6.9 بالمائة.

في المقابل ارتفعت في دول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 2.9 في المائة حيث ارتفعت في تونس والمغرب بنحو 4.4 في المائة وفي ليبيا بنحو 13 في المائة.

وفيما يخص تطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد ارتفعت خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 بكافة التجمعات العربية المذكورة، حيث ارتفعت من 8.9 في المائة إلى 9.9 في المائة في دول منطقة التجارة الحرة العربية، وارتفعت من 8.6 في المائة إلى 9.5 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي دول اتحاد دول المغرب العربي ارتفعت من 4.5 في المائة إلى 4.9 في المائة[1].

وبالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه التجمعات، فقد حققت تراجعاً في التجمعات الثلاثة المذكورة، حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 11.2 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 4.2 بالمائة، بينما كان التراجع الأكبر في دول اتحاد دول المغرب العربي وذلك بنحو 19 في المائة في ضوء تراجع واردات ليبيا البينية بنحو 12.5 في المائة، وقد تراجعت مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لهذه التجمعات الثلاثة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث تراجعت في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 13.5 في المائة إلى 12 في المائة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من 123 في المائة إلى 11.1 في المائة، وفي اتحاد دول المغرب العربي من 12.6 في المائة إلى 10.6 في المائة.

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

الشكل رقم (02،07): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية2021-2023[1]

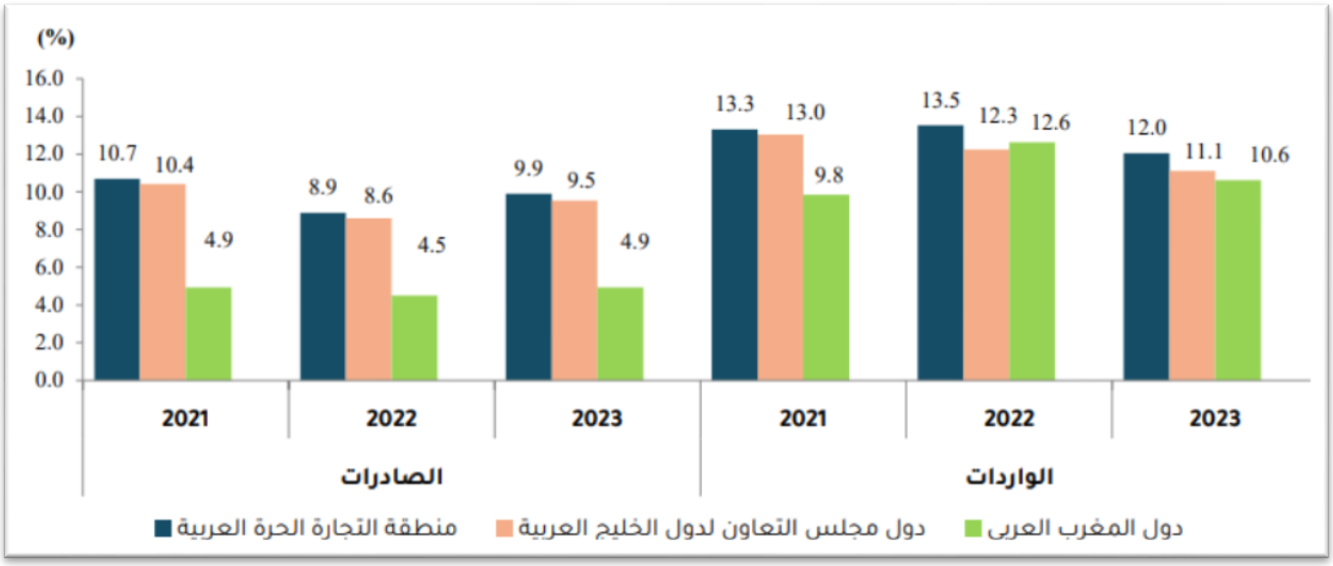

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02،05)

الجدول رقم (02،06): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية 2019-2023

البنود	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغيير	قيمة الواردات البينية					معدل التغيير
	2019	2020	2021	2022	2023	2023	2019	2020	2021	2022	2023	2023
منطقة التجارة الحرة العربية	112,368	99,029	115,409	127,239	120,658	-5.2	111,477	93,106	110,449	129,518	115,013	-11.2

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

مجلس التعاون لدول الخليج العربية	84,771	73,488	84,999	92,411	86,058	-6.9	70,261	59,784	65,769	70,353	67,394	-4.2
اتحاد دول المغرب العربي	7,482	6,002	6,300	7,487	7,701	2.9	12,354	9,484	13,763	20,289	16,438	-19.0
	المساهمة في إجمالي الصادرات (%)						المساهمة في إجمالي الواردات (%)					
منطقة التجارة الحرة العربية	11.1	13.2	10.7	8.9	9.9		13.1	12.5	13.3	13.5	12.0	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	11.0	12.6	10.4	8.6	9.5		13.5	12.8	13.0	12.3	11.1	
اتحاد دول المغرب العربي	6.7	7.9	4.9	4.5	4.9		9.1	8.4	9.8	12.6	10.6	

- منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والُ قمر وموريتانيا)
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وُ عمان وقطر والكويت.)
- اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا)

المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD

ثانيا: اتجاهات التجارة البينية السلعية: فيما يتعلق باتجاه التجارة السلعية البينية بين الدول العربية خلال عام 2023 فتشير البيانات إلى أنها تتركز غالبا في دول الجوار فبالنظر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يلاحظ أن ما يقرب من 72 في المائة من الصادرات السلعية البينية للإمارات تتركز في كل من السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر، كذلك الحال في صادرات البحرين التي يتجه نحو ثلاثة أرباعها إلى الإمارات والسعودية والكويت، كما تستحوذ الكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات على نحو 56.6 في المائة من صادرات السعودية ويتركز ما يقرب من ثلاثة

أرباع صادرات عمان في دول الجوار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما قطر فإن الغالبية العظمى من صادراتها السلعية البينية (حوالي من 91.4 في المائة) يذهب إلى دول منطقة الخليج العربي الأخرى كذلك تستحوذ الدول المجاورة في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج على نحو 77 في المائة من الصادرات السلعية البينية لدولة الكويت[1].

فيما يتعلق بدول منطقة اتحاد دول المغرب العربي فيلاحظ أن ما يقرب من 82.4 في المائة من الصادرات السلعية البينية لتونس تتركز في دول الجزائر وليبيا والمغرب، وتتجه نحو 76 في المائة من الصادرات السلعية البينية للجزائر إلى تونس وليبيا وموريتانيا، أما ليبيا فتستحوذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما يقرب من 69.4 في المائة من صادراتها البينية بينما يتجه فقط نحو 17.6 في المائة لدول اتحاد دول المغرب العربي كذلك نجد أن حوالي 60 في المائة من صادرات الأردن تتجه إلى السعودية والعراق وفلسطين، وتستحوذ العراق والأردن ومصر وسورية على نحو 35.3 في المائة من الصادرات السلعية البينية العربية للبنان، في حين أن 42.6 في المائة تتجه الإمارات

وتستحوذ الأردن والعراق ولبنان ومصر على نحو 45.2 في المائة من الصادرات السلعية البينية السورية بينما النسبة الأكبر منها تذهب إلى السعودية بنسبة 27 في المائة، وتتركز 62 في المائة من الصادرات السلعية البينية الفلسطينية في الأردن، بينما يتجه نحو 26 في المائة من صادراتها إلى الإمارات والسعودية.

وبالنسبة لمصر فقد استحوذت السعودية والسودان وليبيا والأردن إضافة إلى الإمارات على ما يقرب من 615 في المائة من صادراتها السلعية البينية العربية وتتركز صادرات اليمن بنسبة تقترب من 81 في المائة في كل من الإمارات والسعودية. وعمان، ومصر

بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية. فلا يختلف الأمر كثيراً حيث تتركز واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج في دول الجوار من دول المجلس.

كذلك تأتي معظم الواردات التونسية من الجزائر وليبيا والمغرب بنسبة 68 في المائة، وتأتي النسبة الأكبر من الواردات البينية في الجزائر من تونس وليبيا ومصر إضافة إلى الإمارات بنسبة تقارب 71 في المائة، أما المغرب فتأتي معظم وارداتها من مصر والإمارات والسعودية، وتستورد ليبيا ما يقرب من 827 في المائة من وارداتها السلعية البينية من تونس والجزائر ومصر.

[1]تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

أما مصر فتأتي معظم وارداتها السلعية البينية من الإمارات والسعودية والكويت وعمان والبحرين بنسبة تبلغ حوالي 89.8 في المائة، وتأتي حوالي 75.7 في المائة من واردات الأردن السلعية البينية من الإمارات والسعودية وتستورد سورية نصف صادراتها من مصر والأردن ولبنان، بينما تتركز 71 في المائة من الصادرات السلعية البينية اللبنانية في الإمارات والسعودية ومصر.[1]

المطلب الثالث: تجارة الخدمات في الدول العربية

تُعد تجارة الخدمات في الدول العربية قطاعًا متناميًا يشهد تطورًا تدريجيًا، مدفوعًا بالإصلاحات الاقتصادية وتزايد الاهتمام بالقطاعات غير النفطية كالسياحة، والنقل، والاتصالات.

الفرع الأول: أداء تجارة الخدمات بالدول العربية(2023-2019)

زادت التجارة الدولية للخدمات خلال عام 2023 بنسبة بلغت حوالي 89 في المائة لتسجل نحو 7.931 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 7.281 مليار دولار محقق خلال عام 2022 جاء ذلك كمحصلة لزوال القيود المرتبطة بجائحة كوفيد 19 دولياً وأثر التطورات الجيوسياسية العالمية على ارتفاع تكلفة الشحن والتأمين وكذا المتحصلات من بند السفر سجلت حصة مدفوعات تجارة الخدمات بالدول النامية خلال عام 2023 ارتفاعاً لتصل الى حوالي 32.7 في المائة من الإجمالي العالمي مقارنة مع حصة بلغت نحو 30.9 بالمائة خلال العام السابق، بينما شهدت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي تراجعاً من نحو 4.8 في المائة محققة خلال عام 2022 لتصل الى حوالي 4.4 بالمائة خلال عام 2023.

بالنسبة لأداء تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية خلال عام 2023 تواصل انكماش العجز المسجل في ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة لتأثر المدفوعات والمتحصلات الخدمية بتلاشي القيود الخاصة بجائحة كوفيد – 19 والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. فقد شهد عام 2023 ارتفاع المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بمعدل بلغ 0.3 في المائة لتسجل نحو 349.8 مليار دولار مقابل حوالي 348.8 مليار دولار محققة في عام 2022 انعكاساً للارتفاع المسجل في مدفوعات بند السفر (السياحة للدول العربية كمجموعة بينما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة في عام 2023 بنسبة بلغت 4.5 في المائة لتسجل نحو 281.4 مليار دولار مقابل حوالي 269.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022 جاء ذلك كنتيجة لتواصل التحسن الملحوظ في

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

المتحصلات من بند السفر (السياحة) تماشياً مع العودة التدريجية لحركة السياحة إلى مستويات ما قبل الجائحة وتلاشي القيود العالمية على حركة السفر.

كنتيجة للتطورات المذكورة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، شهد عام 2023 استمرار التراجع المسجل بعجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة للعام الثاني على التوالي وذلك نسبة بلغت 14 بالمائة ليقتصر على حوالي 68.4 مليار دولار مقابل عجز قدره 79.5 مليار دولار محقق خلال العام السابق.[1]

الشكل رقم (02،08): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2019-2023)

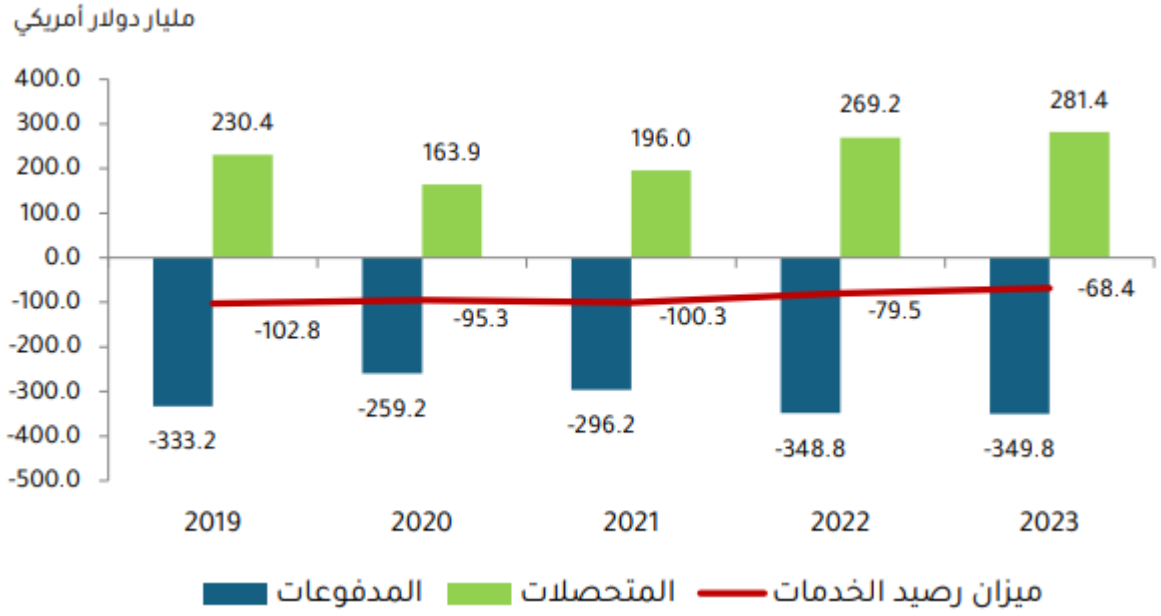

المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD

الجدول رقم(02،07): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2019-2023)[2]

الاقاليم	إجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغيير 2022-	المتحصلات					معدل التغيير 2022-
	2019	2020	2021	2022	2023		2019	2020	2021	2022	2023	

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق
[2] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

						2023					2023
الدول النامية (في المائة) و منها :	41.2	26.0	29.4	30.9	32.7	5.8	33.2	23.9	24.1	26.3	26.0	−1.1
الدول العربية (في المائة)	5.8	5.3	5.0	4.8	4.4	−7.9	3.8	3.5	4.0	3.8	3.8	−4.4
الأسواق الناشئة (في المائة)	13.9	11.1	12.2	13.1	13.3	1.5	11.7	8.8	9.1	9.9	10.1	2.0
العالم (مليار دولار امريكي)	5,745	4,910	5,942	7,281	7,931	8.9	6,025	4,671	5,561	6,708	7,332	9.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة(الاونكتاد).

الشكل رقم((09،02): نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية 2023

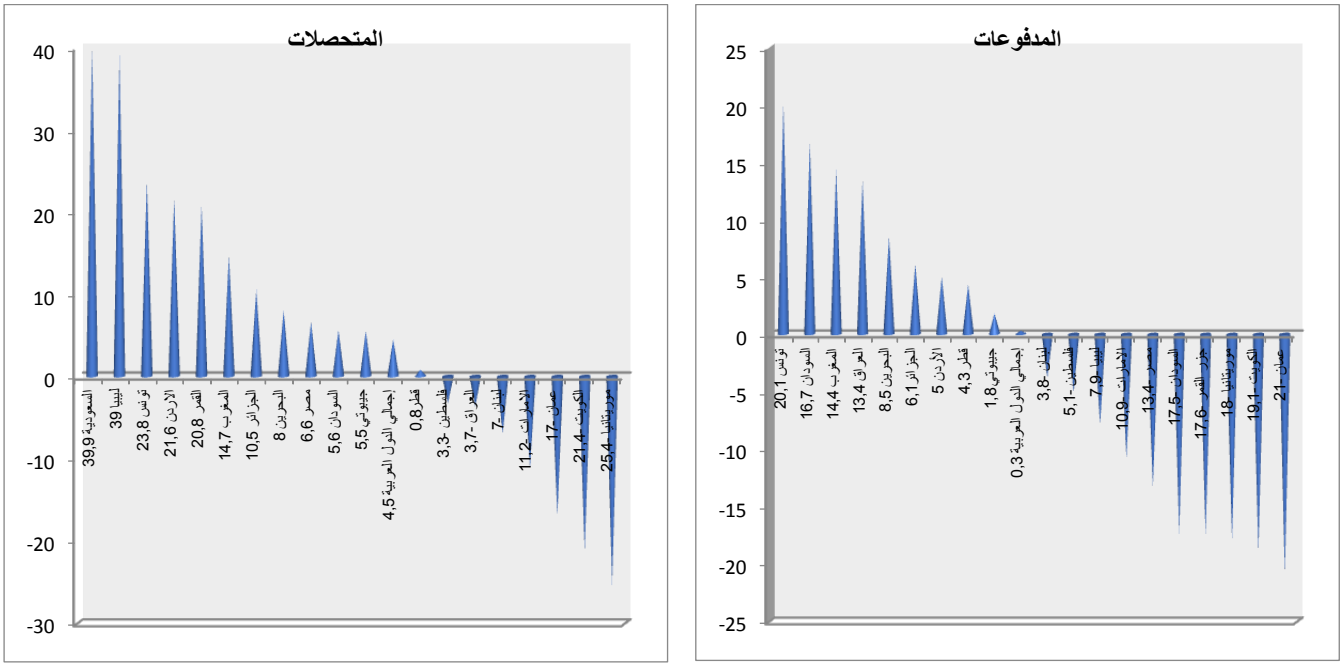

المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD

فيما يخص الدول العربية فرادى، انكمش عجز الميزان الخدمي خلال عام 2023 في كل من السعودية، وعمان، وفلسطين، وجزر الُقمر، والكويت، وليبيا، وموريتانيا بنسب تفاوتت بين حوالي 0.3 في المائة و74.5 في المائة مقارنة مع عام 2022 وزاد العجز في كل من الجزائر والعراق وقطر بنسب بلغت حوالي 2.4 في المائة و25.1 في بالمائة على الترتيب مقارنة بالعام السابق، بينما تحول العجز بالسودان إلى فائض قدره 0.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023 وارتفع الفائض في كل من الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب بنسب تراوحت بين حوالي 6.1 بالمائة و88.5 بالمائة خلال عام 2022 ليخفض الفائض خلال عام 2023 في كل من الإمارات، ولبنان.[1]

الفرع الثاني: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2023

شهد عام 2023 تحقيق ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتسجل حوالي 43 في المائة مقابل نسبة مساهمة قدرها 38 في المائة مسجلة بعام2022، كما تراجعت حصة المتحصلات لكل من بند النقل والخدمات الأخرى لتصل الى حوالي 28 في المائة و29 بالمائة لكل منهما على الترتيب خلال عام 2023مقابل نحو 29 في المائة و32 في المائة لكل منهما على الترتيب خلال عام

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

2022، أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات الخدمية، زادت حصة بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية خلال عام 2023 لتسجل نحو 29 في المائة، مقابل نسبة مساهمة قدرها 27 في المائة محققة خلال عام 2022 هذا في حين تراجع نصيب كل من المدفوعات من بند النقل والخدمات الأخرى في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 28 في المائة و43 بالمائة مقابل 29 في المائة و44 في المائة على الترتيب خلال عام 2022.

الشكل رقم (10،02): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2023[1]

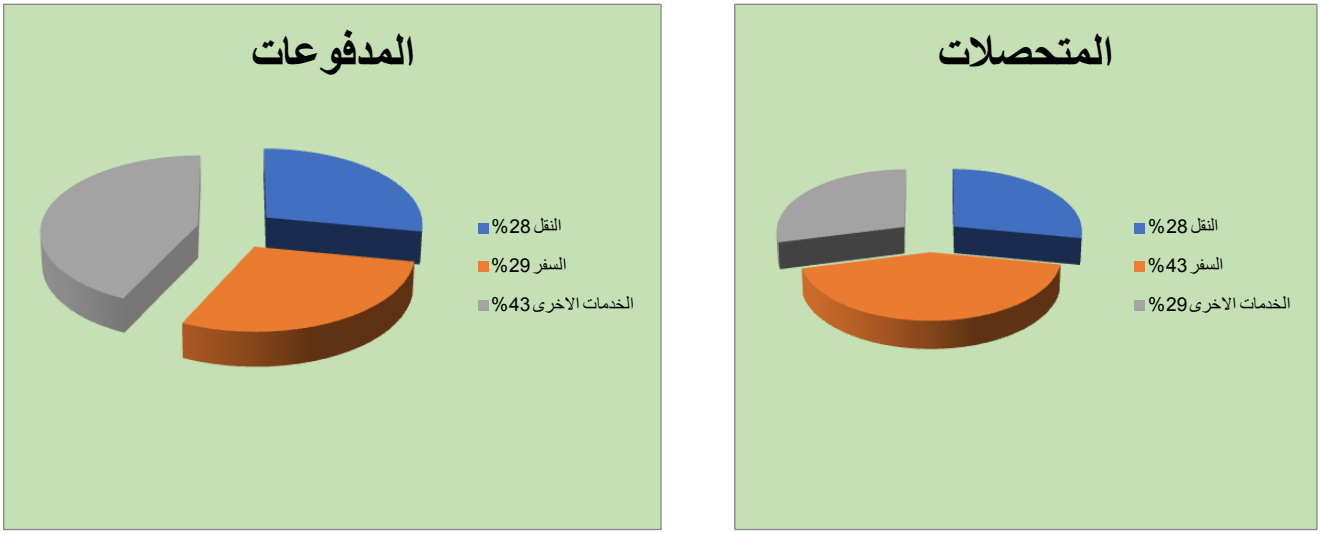

المصدر: بيانات التجارة العربية ومنظمة التجارة العالمية UNCTAD

أولا: تطورات المتحصلات والمدفوعات لبند النقل في الدول العربية: شهد عام 2023 انخفاض وعجز في الميزان الخدمي لبند النقل بنسبة بلغت 9 في المائة ليصل إلى نحو 20.8مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 22.8 مليار دولار أمريكي محقق خلال عام 2022 جاء ذلك نتيجة انخفاض المدفوعات الخدمية لبند النقل وارتفاع المتحصلات الخدمية لهذا البند خلال عام 2023 فقد انخفضت ا لمدفوعات خلال عام 2023 بنسبة بلغت 1.7في المائة لتصل إلى نحو 99.8 مليار دولار مقارنة بنحو 101.5 مليار دولار في عام 2022.

هذا، في حين زادت المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بمعدل بلغ 0.4 بالمائة لتبلغ حوالي 79 مليار دولار خلال عام 2023 مقارنة بنحو78.7مليار دولار في عام 2022 فيما يتعلق بالدول فرادى، انخفضت قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في غالبية الدول العربية بنسب تراوحت بين نحو 1.4 بالمائة في الأردن وحوالي 36.5

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

في المائة بموريتانيا، وبينما زادت تلك المدفوعات في كل من الجزائر، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، وفلسطين والمغرب بنسب تراوحت بين نحو 2.7 بالمائة في المغرب و74.5 في المائة في فلسطين خلال عام 2023.

بالنسبة للمتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد تراجعت في معظم الدول العربية خلال عام 2023 بنسب تراوحت بين نحو 0.2 بالمائة في الجزائر وحوالي 77.9 في المائة في دولة جزر القمر، في حين زادت تلك المتحصلات في كل من الأردن والبحرين، وتونس، والسعودية، والعراق، ومصر، والمغرب، بمعدلات تفاوتت بين 9.3 في المائة في البحرين و54.6 بالمائة في العراق. [1]

ثانيا: تطورات المتحصلات والمدفوعات لبند السفر في الدول العربية: ارتفع الفائض المحقق في بند السفر في الدول العربية خلال عام 2023 بأكثر من الضعف ليصل الى نحو 22.6 مليار دولار أمريكي مقابل 10.5 مليار دولار أمريكي، جاء ذلك كنتيجة الارتفاع إجمالي المتحصلات بقيمة أكبر من إجمالي الزيادة المحققة في بند المدفوعات لبند السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة، وقد جاءت التطورات الملحوظة في أداء بند السفر في الدول العربية تماشيًا مع تلاشي الإجراءات المصاحبة لجائحة جائحة كوفيد- 19 والتي أثرت إلى حد كبير على حركة السفر والسياحة على المستوى العالمي .

على صعيد المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام ،2023 فقد ارتفعت بقيمة بلغت 18.7 مليار دولار أمريكي بما تمثل نسبة زيادة قدرها 18.1 في المائة لتصل إلى حوالي 122.3 مليار دولار، مقابل قيمة قدرها 103.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022.

بالنسبة للدول فرادى، شهدت غالبية الدول العربية خلال عام 2023 تحقيق ارتفاع في جانب المتحصلات من بند السفر بنسب تراوحت بين نحو 2.3 في المائة فيُ عمان و59.3 بالمائة في الجزائر، وذلك باستثناء كل من جيبوتي، والسودان، وجزر القمر، والعراق، وفلسطين.[2]

أما بالنسبة لجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام ،2023 سجل ارتفاعًا بنسبة بلغت 7.2 بالمائة لتصل إلى نحو 99.8مليار دولار، مقارنة مع حوالي 93.1 مليار دولار خلال عام 2022 فيما يتعلق بالدول العربية فرادى، سجلت ثمانية دول عربية ارتفاعًا بنسب تفاوتت بين نحو 11.1 بالمائة في جيبوتي و86.9 في المائة في الجزائر، وبينما سجلت باقي الدول العربية تراجعًا بتلك المدفوعات خلال عام 2023 بنسب تراوحت بين 0.3 بالمائة في موريتانيا و52.4 في المائة في فلسطين.

[1] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق
[2] تقرير الاقتصاد العربي الموحد لصندوق النقد العربي المرجع السابق

خلاصة الفصل:

كخلاصة لما سبق، يتضح أن تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أسهم بدرجات متفاوتة في دعم مسار التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن النتائج على أرض الواقع ظلت دون الطموحات فبالرغم من التقدم في تحرير تجارة السلع، ما زالت التجارة البينية العربية تشكّل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، نتيجة لعوائق جمركية وغير جمركية، وضعف البنية التحتية، وتفاوت مستويات التنمية. كما أن تجارة الخدمات، رغم كونها محركًا جديدًا للنمو، لم تحظَ بالاهتمام الكافي على مستوى السياسات الإقليمية، إذ تواجه تحديات تتعلق بغياب التنسيق، وضعف التشريعات، ومحدودية القدرات التنافسية، وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن تعزيز التعاون العربي يتطلب تفعيلًا أعمق للاتفاقيات التجارية وإصلاحات هيكلية تدعم الانفتاح الاقتصادي، إلى جانب تنمية القطاعات الخدمية وربطها بالأسواق الإقليمية.

خاتمة عامة

خاتمة:

ختاما ومن خلال ما سبق يتبين أن الجهود المبذولة لتعزيز التكامل التجاري العربي ما تزال دون المستوى المأمول، على الرغم من تعدد الاتفاقيات والمبادرات التي سعت إلى تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فقد كشفت الدراسة أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورغم مرور أكثر من عقدين على تأسيسها، لم تحقق بعد الأهداف الأساسية المتمثلة في توسيع التبادل السلعي والخدمي بين الدول الأعضاء، كما أن الالتزام بتفعيل اتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية جاء متفاوتًا بين الدول العربية، وهو ما أثر سلبًا على انسجام السياسات التجارية في المنطقة.

تظهر الاحصائيات والبيانات المقدمة أن التجارة البينية السلعية ما تزال تمثل نسبة ضعيفة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، ما يشير إلى استمرار الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية، وضعف تكامل الهياكل الإنتاجية العربية، أما على مستوى تجارة الخدمات، فقد برزت عدة عراقيل تتعلق بضعف التشريعات، وانخفاض مستوى تنقل الكفاءات، وغياب البنى التحتية الداعمة لهذا النوع من المبادلات، ومع ذلك فإن بعض الدول العربية بدأت في تبني إصلاحات تشريعية وإدارية تواكب متطلبات اتفاقيات تسهيل التجارة.

نستخلص أن الاتفاقيات التجارية رغم أهميتها النظرية لا يمكن أن تُترجم إلى نتائج ملموسة إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية، وتنسيق فعّال بين السياسات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، كما تستدعي المرحلة المقبلة تفعيلًا أكبر لدور المؤسسات الإقليمية، وتكثيف التعاون الفني والمالي بين الدول العربية من أجل تحقيق تكامل اقتصادي فعلي ومستدام.

اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تُظهر نتائج الدراسة أن تفعيل بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية، خاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد ساهم إلى حد ما في تقليص بعض الحواجز الجمركية وتحسين حركة السلع بين عدد من الدول العربية، غير أن هذا الأثر الإيجابي بقي محدودًا وغير منتظم بسبب التفاوت في التطبيق، وتعدد الاستثناءات، وضعف آليات المراقبة والمتابعة. وبالتالي، فإن الفرضية الأولى تُقبل جزئيًا، حيث أن الاتفاقيات كان لها أثر إيجابي مبدئي، وبالتالي صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** التجارة البينية السلعية العربية ما تزال محدودة رغم التزامات الدول باتفاقيات تحرير التجارة، إذ بيّن التحليل الكمي للتجارة الخارجية أن التجارة البينية السلعية لا تزال تشكّل نسبة ضعيفة لا تتجاوز في المتوسط 10% من إجمالي تجارة الدول العربية، وهو ما يدل على وجود اختلالات بنيوية في النظام التجاري العربي، إلى جانب

- استمرار العراقيل غير الجمركية، مثل اختلاف المواصفات، والبيروقراطية الجمركية، وضعف البنى التحتية، وبالتالي، تُقبل هذه الفرضية كليًا وتدعو إلى ضرورة تفعيل التزامات الاتفاقيات عبر آليات تنفيذ واضحة ومشتركة، وعليه أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الثالثة:** تجارة الخدمات في الدول العربية لم تستفد بعد بشكل فعّال من الاتفاقيات التجارية بسبب ضعف الأطر التنظيمية، حيث أنه من خلال عرض واقع تجارة الخدمات في القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل والمالية والتعليم، حيث يتضح أن الاتفاقيات التجارية لم تشمل بشكل فعلي ومنظم قطاع الخدمات، مما أدى إلى استمرار التجزئة في السوق العربية للخدمات، كما أن غياب سياسات موحدة في ترخيص وتسهيل تنقل مقدّمي الخدمات بين الدول، وغياب منصات تنظيمية مشتركة، ساهم في إضعاف أثر هذه الاتفاقيات، لذلك تُقبل الفرضية الثالثة كليا.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص عدة نتائج نجملها في الآتي:

- وقّعت معظم الدول العربية على اتفاقيات تجارة إقليمية، إلا أن درجة الالتزام بتفعيلها تختلف من دولة إلى أخرى
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعاني من ضعف في التطبيق الفعلي لبنودها الأساسية
- التبادل التجاري العربي لا يزال ضعيفًا مقارنة بإجمالي التجارة الخارجية لكل دولة عربية
- اتفاقيات التجارة لم تؤدِ إلى تحقيق الاندماج الإنتاجي أو التخصص التكاملي بين الدول العربية
- تفاوت البنية التحتية والتكنولوجية بين الدول يُعيق فعالية الاتفاقيات التجارية
- هناك ضعف في التنسيق المؤسسي والإداري بين الدول العربية في تنفيذ التزاماتها التجارية
- تطبيق اتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية متقدم في بعض الدول، ومتأخر في دول أخرى
- تجارة الخدمات في الدول العربية ما تزال تعاني من محدودية الإطار التنظيمي المشترك
- ضعف الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنحها الاتفاقيات الإقليمية العربية؛
- غياب قواعد منشأ موحدة ومنسجمة يعطل حركية السلع داخل السوق العربية؛
- هناك جهود مبعثرة لإصلاح السياسات التجارية، لكنها تفتقر إلى التنسيق الإقليمي الموحد

الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة تعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي بين الدول العربية لتفعيل الاتفاقيات التجارية الموقعة؛
- الإسراع في إصلاح التشريعات الوطنية بما يتماشى مع متطلبات اتفاقيات تسهيل التجارة؛
- تطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ والنقل بين الدول العربية لتقليل كلفة التجارة؛
- إنشاء نظام عربي موحد لقواعد المنشأ يسهّل تطبيق الامتيازات الجمركية؛
- دعم الدول العربية الأقل تقدمًا فنيًا وتقنيًا في تنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية؛
- تعزيز دور جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها في متابعة تنفيذ الاتفاقيات ومراقبتها.

آفاق الدراسة:

لاستكمال جوانب لم نتناولها في دراستنا الحالية بعمق، أو لاستكشاف موضوعات فرعية ترتبط بها، نقترح عناوين دراسات مستقبلية كما يلي:

- أثر التحول الرقمي على تسهيل التجارة بين الدول العربية في ظل الاتفاقيات الإقليمية؛
- دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية؛
- تحليل فعالية السياسات الجمركية الموحدة في تنشيط التجارة البينية العربية"؛
- التكامل العربي في تجارة الخدمات: دراسة تحليلية في ظل اتفاقيات التجارة الإقليمية.

قائمة المراجع

- **أولاً: المراجع العربية**
- **الكتب**

- أحمد سامي مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2005.
- أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال عبد الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار حامد، الجزائر، 2011.
- د. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- دعد رفيق دلال، اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2006.
- زياد عربية وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الاقتصادي، 2007.
- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

الرسائل والأطروحات

- أحمد شعبان حافظ الشاهد، الإطار القانوني للسوق العربية المشتركة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2005/2004.
- أمل مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
- بهجت محمد أبو النصر، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز الصادرات العربية، ندوة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، لبنان، 2003.
- بشار الأبرش، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على الاقتصاديات العربية، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.
- حشماوي محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- سحر محمد عبود، دور منطقة التجارة الحرة المرتقبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2008.
- عبد الحميد محمد أحمد شيحة، النظم الجمركية وأثرها على تدفقات التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2008.
- عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 2002.
- محمد بدر عطية الجبوري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع والآفاق المستقبلية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.
- معتصم رشيد سليمان، فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الثاني، 2002.

- نبيل قاسم حسين علي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006.
- هناء يحيى سيد أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006.
- لويس عبوش هدايا، أثر المحاور الإقليمية على مستقبل الاقتصاد العربي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000.

3-المجلات والمؤتمرات العلمية:

- تواتي بن علي، فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، العدد 6، 2008.
- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.
- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 262، بيروت، لبنان، 2000.
- معتصم سليمان، السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي، مؤتمر الاقتصاديات العربية، بيروت، 2019.
- بهجت أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر آراء حول الخليج، العدد 171، 2022.

4-المواقع الإلكترونية والتقارير:

- المركز الوطني للسياسات الزراعية، متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية، 2006.

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية – مرئيات المنظمة حول تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 57، القاهرة، 4-7 آذار 1996.
- هاجر بخاصة وآخرون، متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

http://ageconsearch.mn.edu/bitstream/50320/2/40_gafta_after_implementation_mb%26hb_ar.pdf

- The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, STATISTICS, 2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, Impact of Regional Trade Agreements: Trade Creation and Trade Diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine, 2010.
- David Greenaway, Identifying the Gains from Pure Intra- Industry Exchange, Journal of Economic Studies, Vol. 9, Issue 3, 1982.
- Lawrence, Robert Z, Preferential Trading Arrangements: The Traditional and the New, in Regional Partners in Global Markets, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 1997.
- Murinde, V., & Cillian, R., The Implications of WTO and GATS for The Banking Sector in Africa, The World Economy, 26(2), 2003.
- UN-ESCWA, Taqyīm al-takāmul al-iqtiṣādī al-ʿArabī: al-tijārah fī al-khadamāt ka-muḥarrik lil-namū wa-al-tanmiyah,2018.

ملاحق

الملحق رقم(01) إجمالي الصادرات والواردات

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الإجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)	الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)
	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)
مجموع الدول العربية	1,017,178	759,798	1,088,071	1,441,424	1,227,986	12.3	-14.8	859,254	756,561	840,680	969,743	965,992	4.1	-0.4
الأردن	7,046	7,114	8,517	11,799	11,667	18.7	-1.1	19,197	17,257	21,573	27,403	25,753	12.6	-6.0
الإمارات	313,781	273,099	317,600	335,100	317,005	2.2	-5.4	259,251	234,200	235,400	246,300	262,815	1.7 -	6.7
البحرين	18,120	14,066	22,369	30,194	23,765	18.6	-21.3	17,263	14,193	17,464	21,949	21,709	8.3	-1.1
تونس	14,952	13,769	16,684	18,538	19,980	7.4	7.8	21,578	18,333	22,481	26,664	25,474	7.3	-4.5
الجزائر	35,312	21,925	38,447	65,105	55,061	22.6	-15.4	44,323	35,421	37,405	38,860	41,616	4.3 -	7.1
جيبوتي	3,996	5,161	5,610	5,980	5,041	14.4	-15.7	4,138	5,296	5,722	6,067	5,734	13.6	-5.5
السعودية	261,617	173,864	276,198	411,214	320,018	16.3	-22.2	153,163	137,997	152,849	189,877	206,940	7.4	9.0
السودان	3,735	3,803	5,027	4,357	4,062	5.3	-6.8	9,291	9,838	9,238	11,095	7,430	6.1	-33.0
سورية	2,100	2,300	1,989	1,249	1,568	15.9 -	25.6	4,900	4,800	5,174	6,658	7,605	10.8	14.2
الصومال	520	480	423	430	642	6.1 -	49.2	1,200	1,170	1,023	1,098	1,080	2.9 -	-1.6
العراق	80,211	46,863	73,084	118,045	99,147	13.7	-16.0	57,581	48,293	40,849	55,194	43,739	1.4 -	-20.8
عُمان	38,685	30,508	43,091	66,052	59,011	19.5	-10.7	22,857	21,107	30,918	38,573	38,776	19.1	0.5
فلسطين	1,104	1,055	1,358	1,585	1,561	12.8	-1.5	6,613	6,063	7,830	8,197	7,745	7.4	-5.5
قطر	72,935	51,504	87,203	130,964	97,752	21.5	-25.4	29,178	25,835	27,985	33,479	31,431	4.7	-6.1
القُمر	52	26	46	57	46	2.9	-19.4	222	217	311	329	271	14.0	-17.7
الكويت	64,358	39,932	68,294	99,770	83,979	15.7	-15.8	33,478	27,778	31,880	35,934	37,487	2.4	4.3
لبنان	4,839	4,097	4,142	4,402	3,106	3.1 -	-29.5	18,218	10,596	12,912	18,146	14,222	0.1 -	-21.6
ليبيا	29,286	9,463	32,904	37,585	35,175	8.7	-6.4	15,664	12,406	17,711	18,511	12,820	5.7	-30.7
مصر	30,505	29,323	43,637	52,116	42,052	19.5	-19.3	76,515	70,437	89,206	96,189	83,159	7.9	-13.5
المغرب	29,582	27,703	36,647	42,184	42,457	12.6	0.6	51,050	44,526	58,805	72,578	70,637	12.4	-2.7
موريتانيا	2,968	2,810	2,914	3,204	3,407	2.6	6.3	2,873	2,336	3,520	4,181	4,281	13.3	2.4
اليمن	1,474	935	1,887	1,495	1,484	0.5	-0.8	10,700	8,462	10,423	12,461	15,268	5.2	22.5

الملحق رقم(02) هيكل الصادرات والواردات

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023
السلع الزراعية[2]	8.0	7.9	7.2	7.9	7.7	19.4	18.0	20.1	25.4	20.0
الوقود والمعادن[3]	58.1	55.0	62.7	66.4	62.9	13.4	11.8	14.4	15.6	14.5
المصنوعات[4]	27.9	26.8	26.8	25.3	27.0	64.2	60.7	60.2	56.4	62.0
المواد الكيماوية	8.6	8.5	10.9	8.8	9.1	8.8	8.2	12.8	12.2	9.7
مصنوعات أساسية	6.0	5.3	4.1	6.7	5.5	17.4	17.2	18.6	15.6	17.1
الآلات ومعدات النقل	7.3	6.9	6.8	6.1	6.9	29.8	27.3	22.0	22.2	27.7
مصنوعات متنوعة أخرى	6.0	6.1	4.9	3.7	5.6	8.2	8.0	6.8	6.4	7.6
سلع غير مصنفة	6.0	10.3	3.3	0.4	2.5	3.0	9.5	5.4	2.7	3.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الملحق رقم(03) الصادرات والواردات البينية لمجموع الدول العربية

(مليون دولار امريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي* (%)	معدل التغير (%)	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي* (%)	معدل التغير (%)
	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)
مجموع الدول العربية	112,927.5	99,389.5	115,875.8	127,713.8	121,245.6	4.2	-5.1	113,092.4	94,352.5	112,126.8	131,184.4	117,253.6	5.1	-10.6
الأردن	2,931.8	2,843.3	3,202.2	3,858.2	4,349.1	9.6	12.7	5,085.1	4,065.5	6,127.4	8,095.9	6,645.2	16.8	-17.9
الإمارات	26,338.3	24,312.7	29,413.5	33,005.5	32,629.1	7.8	-1.1	23,028.5	21,811.9	22,912.8	24,208.8	27,905.4	1.7	15.3
البحرين	6,306.0	4,322.3	6,604.6	5,367.0	5,258.0	-5.2	-2.0	4,761.6	1,671.7	2,566.9	2,596.0	2,857.9	-18.3	10.1
تونس	1,460.1	1,201.0	1,453.9	1,759.9	1,837.8	6.4	4.4	2,610.1	1,732.9	2,067.9	3,473.4	3,046.8	10.0	-12.3
الجزائر	2,695.9	2,421.2	2,259.5	2,508.1	2,370.1	-2.4	-5.5	2,235.5	2,039.4	2,439.4	3,737.2	2,668.6	18.7	-28.6
جيبوتي	140.1	95.1	94.3	98.6	130.8	-11.1	32.7	462.4	407.3	610.1	615.0	746.4	10.0	21.4
السعودية	38,451.6	32,423.9	32,541.5	34,296.5	32,651.8	-3.7	-4.8	19,659.2	17,524.0	19,767.7	21,165.4	20,144.5	2.5	-4.8
السودان	2,156.2	2,445.4	3,944.9	3,137.8	2,746.5	13.3	-12.5	3,251.5	2,700.8	3,158.8	3,777.3	2,530.8	5.1	-33.0
سورية	525.4	651.0	798.2	826.4	933.9	16.3	13.0	1,064.0	974.0	905.2	917.0	902.9	-4.8	-1.5
الصومال	407.0	254.2	359.0	362.7	446.8	-3.8	23.2	478.4	298.4	356.3	346.2	482.7	-10.2	39.4
العراق	2,398.0	1,617.0	2,872.0	4,639.0	3,896.0	24.6	-16.0	4,151.0	3,675.0	3,006.0	4,725.0	5,635.0	4.4	19.3
عُمان	7,740.0	7,074.8	7,124.9	7,402.7	5,081.1	-1.5	-31.4	14,481.5	11,865.5	11,955.2	12,225.0	8,524.8	-5.5	-30.3
فلسطين	149.7	109.1	121.5	160.0	183.7	2.3	14.8	500.9	393.7	623.1	959.4	890.7	24.2	-7.2
قطر	3,028.0	3,112.4	6,510.0	9,482.6	8,137.0	46.3	-14.2	1,794.7	1,318.6	1,462.2	2,332.5	2,674.2	9.1	14.6
القمر	3.8	2.9	4.6	4.5	2.3	5.7	-48.9	60.3	49.9	66.6	64.1	80.3	2.1	25.3
الكويت	2,907.0	2,242.0	2,804.6	2,857.1	2,300.6	-0.6	-19.5	6,535.0	5,592.0	7,104.5	7,825.2	5,287.2	6.2	-32.4
لبنان	1,530.2	1,417.7	1,620.7	1,881.4	818.2	7.1	-56.5	2,576.8	1,757.0	1,847.4	2,127.7	1,179.7	-6.2	-44.6
ليبيا	1,945.4	1,109.1	1,250.4	1,574.8	1,779.5	-6.8	13.0	3,049.5	2,329.3	3,516.3	3,845.1	3,366.0	8.0	-12.5
مصر	10,116.7	10,067.5	11,175.2	12,462.4	13,595.1	7.2	9.1	11,225.0	9,365.4	13,980.9	16,999.7	12,413.2	14.8	-27.0
المغرب	1,371.9	1,263.2	1,326.7	1,634.7	1,705.9	6.0	4.4	3,844.7	2,891.5	5,094.4	8,592.2	6,425.3	30.7	-25.2
موريتانيا	8.3	7.9	9.1	9.2	7.4	3.4	-19.0	614.1	491.0	644.8	641.6	931.5	1.5	45.2
اليمن	315.9	395.8	384.4	384.8	384.8	6.8	0.0	1,622.7	1,397.9	1,912.9	1,914.6	1,914.6	5.7	0.0

الملحق رقم(04) الصادرات والواردات البينية السلعية

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2023-2019)	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2023-2019)
السلع الزراعية[2]	20.1	19.3	20.8	21.3	20.7	20.4	21.6	20.1	21.0	18.9	19.3	20.2
الوقود المعدني والمعادن الأخرى[3]	15.8	13.2	16.0	20.7	19.0	16.9	25.8	23.8	25.1	30.7	28.5	26.8
المصنوعات[4]	58.9	55.0	52.7	53.7	54.3	54.9	46.8	43.5	41.8	42.7	44.7	43.9
المواد الكيماوية	18.5	17.0	17.9	19.0	20.2	18.5	12.3	12.0	15.4	17.1	13.5	14.0
مصنوعات أساسية	18.3	16.9	16.8	18.9	18.0	17.8	17.7	16.2	12.6	13.7	16.6	15.4
الآلات ومعدات النقل	10.0	10.0	10.7	9.3	9.1	9.8	9.8	9.0	8.0	8.1	9.2	8.8
مصنوعات متنوعة أخرى	12.1	11.1	7.3	6.5	7.0	8.8	7.0	6.3	5.8	3.8	5.4	5.7
سلع غير مصنفة[5]	5.1	12.0	10.7	4.0	6.0	7.6	5.6	13.0	11.8	8.0	7.5	9.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100